الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإسلامية

مرويّات محمّد بن عمرو بن علقمة في جامع التّرمذي جمعا ودراسة- دراسة نماذج-

مذكّرة مقدّمة لاستكمال متطلّبات شهادة الماستر في الحديث وعلومه

إعداد الطّالب

خالد بن ستوا

إشراف

أ.د. حدبي بلخير

تاريخ المناقشة : 10 شوال 1440هـ/ 14جوان2019م

اللجنة:

الاسم واللقب	الرّتبة	الصّفة
أحمد المصري	أستاذ محاضر"ب"	رئيسا
حدبي بلخير	أستاذ التّعليم العالي	مشرفا ومقرّرا
ميلود سقار	أستاذ مساعدأ.	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي

1439-1440ه/2018-2019م

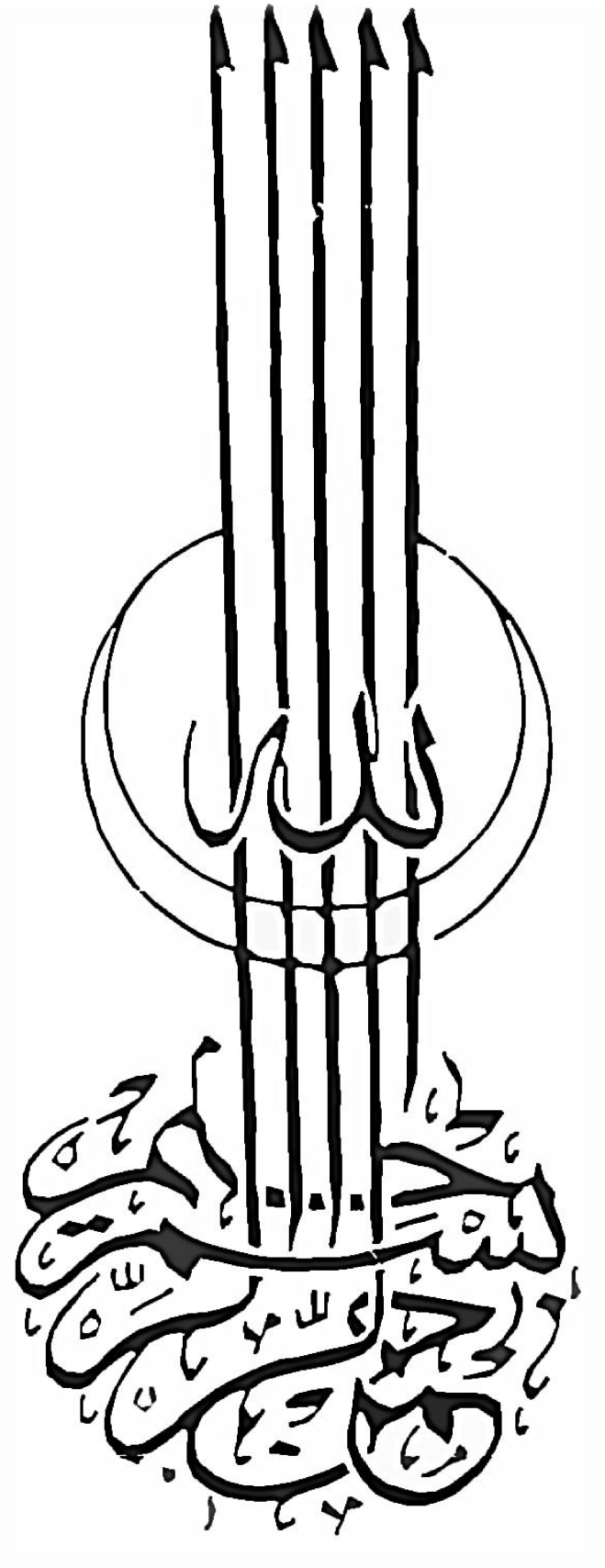
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل:

إلى من ربّياني صغيرا، ورعياني كبيرا، والداي بارك الله في عمرهما

إلى إخوتي، أسأل الله أن يُديم المودة واللّحمة بينهم

إلى من كان دائم الحثّ لي على طلب العلم، جدّي تغمّده الله برحمته

إلى كلّ من أعانني بالقليل أو الكثير طوال مساري الجامعي

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل

تشكرات

الحمد لله رب العالمين أولا وآخرا، وأفضل الصّلاة والسّلام على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

أتقدم بخالص وشكري امتناني للأستاذ الدّكتور: **حدبي بلخير** الّذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، وهو الذي لم يضنّ بشيء من الملاحظات والمصادر التي كان لها دور كبير في تذليل العديد من الصّعوبات التي واجهت هذا البحث في مختلف مراحل إعداده، أسأل الله أن يبارك في سعيه، ويرزقني وإياه الإخلاص في القول والعمل .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى فضيلة الشيخ المحدّث: **حسن بن مُحَمَّد يحي سليماني** الّذي أفادني أيّما إفادة من خلال حلقاته في علوم الحديث وشرح جامع التّرمذي، وعلى ما قدّم لي من توجيهات قيّمة خصوصا عند الدّراسة التّطبيقية .

كما أتقدّم بالشكر لشيخي ومعلّمي الأول: محمّد ولد سالم الأبلسي، الذّي كان دوما المحفّز عند الفتور، والنّاصح الأمين عند حصول الزّلل، أسأل الله أن يغفر له ويبارك فيه فالدّارين .

كما أشكر أفراد أسرتي على ما قدّموه لي من دعم ماديّ ومعنويّ، وعلى صبرهم على غيابي الطّويل عنهم حتّى خلال الأفراح والأعياد،وإلى أعضاء شعبة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فجزاهم الله خير الجزاء

كما أشكر كلّ من درسني خلال مساري الجامعيّ، وأخص بالذّكر أساتذة تخصّص أصول الدّين، وكذلك كلّ من أعانني خلال أصعب الظّروف الّتي مررت بها .

خالد

مـــقدمـــة

مقدمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيّئات أعمالنا من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمّدا عبده ورسوله:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿102﴾ ﴾ [آل عمران]

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿1﴾ ﴾ [النّساء]

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿70﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿71﴾ ﴾ [الأحزاب]

أمّا بعد:

فقد أكرم الله هذه الأمّة بأن جعلها خير الأمم، وبعث إليها أشرف الأنبياء، وأنزل عليها أفضل الكتب، وبيّن لها طريق الحقّ وسبيل الرشاد، فعاش الصّحابة الأولون ومن تبعهم ينهلون من معين كلام ربّ العالمين، ويقصدون نبيّه عليه الصّلاة والسّلام ليتعلّموا سنته، ويسألوه عن مختلف ما يعرض لهم في دنياهم، فكانت علاقتهم بحديث النبيّ صلى الله عليه وسلّم وسنّته وثيقة كما هي مع القرآن، ولما كان القرآن قد تكفّل بحفظه الله عز وجلّ من دخول أي تحريف أو تبديل فيه، حيث دوّن في حياة النّبي صلّى الله عليه وسلّم، كان دخول الخطأ والوهم والكذب في السّنّة واردا جدّا لعدم انتشار حركة تدوين عند الصّحابة ومن بعدهم من التّابعين سوى عند قلّة منهم، وذلك لاعتمادهم على المشافهة ومع ذلك فقد ثبت أنّهم كانوا يتحرّون في الرّواية والنّقل، احتياطا منهم لوقوع الوهم والخطأ في الحديث .

لكن بعد نشوب الفتنة–مقتل عثمان– وظهور الكذب على النّبي عليه الصّلاة والسّلام، بدأ السؤال عن الإسناد والنّظر في حال رجاله، فلا يقبل حديث صاحب بدعة أو كذّاب أو من لا يعتمد على

ضبطه، وتطوّر هذا الأمر لاحقا إلى التأليف في تراجم الرّواة والبحث في علل أحاديثهم وحديث شيوخهم، فتمّ بهذا تمييز الثابت وغير الثّابت، وعُلم الصّحيح من الضّعيف والشّاذ، فحفظت السّنّة كما حفظ القرآن قبل ذلك، وقد كان لعلم الجرح والتّعديل الذّي يتكلّم عن أحوال الرّواة دور هام في نقد الحديث، فهناك الثقة الحافظ، وهناك الصدوق المغفّل قليل الخطأ، وهناك الضعيف والمتروك والكذاب الّذين يكثر خطؤهم وصوابهم قليل، وهناك من اختلفت آراء العلماء فيهم جرحا وتعديلا ومن هؤلاء محمّد بن عمرو بن علقمة اللّيثي الذي هو موضوع هذه الدّراسة .

❖ الإشكالية:

كيف تعامل الإمام التّرمذي مع أحاديث محمّد بن عمرو في جامعه؟ وهل احتج بها مطلقا أم ردّها؟

❖ أهميّة الموضوع:

تكمن أهميّة الدّراسة في أنّها تسلّط الضّوء على موضوع جرح وتعديل الرّواة المختلف فيهم من خلال كتاب التّرمذي أحد أئمّة هذا، وكيف تعامل مع مرويات محمّد بن عمرو، كما توضّح أسباب اختلافهم في الرّاوي الواحد بين موثّق ومضعّف .

❖ أسباب اختيار الموضوع:

1- الرّغبة في اكتساب الخبرة بعلم النّقد الحديثي من خلال الاحتكاك بكتب الرّجال وأقوال الأئمّة .

2- الرّغبة في تقديم عمل ينفع إخواني من الطّلبة في موضوع الرّواة المختلف في توثيقهم وتضعيفهم .

3- أنّ بعض إخواني من الطّلبة داخل الحرم وخارجه كانوا يسألونني عن بعض الأحاديث، وأثناء تخريجها أجد بعض الأئمّة يصحّحونها، وبعضهم يضعّفونها، ممّا كان يقوّي في نفسي الرّغبة في معرفة أسباب هذا الاختلاف .

4-أنّ اختلاف الأئمّة في تصحيح الحديث أو تضعيفه مردّه في كثير من الأحيان إلى الاختلاف حول رواته توثيقا وتضعيفا .

❖ أهداف الدّراسة:

تهدف الدّراسة إلى :

1- الوقوف على أثر الاختلاف في الرّاوي الواحد توثيقا وتضعيفا عند نقد حديثه .

2- معرفة درجة محمّد بن عمرو بن علقمة بين الرّواة من أقرانه، ودرجة حديثه من خلال دراسة نماذج من مرويّاته التّي أخرجها الإمام التّرمذي في جامعه .

3- التأكيد على حقيقة أنّ الجرح والتّعديل ثمرة لعلم العلل .

4-التّأكيد على أنّ منهج العلماء في النّقد الحديثيّ منهج واحد .

❖ الدّراسات السّابقة:

هناك العديد من الدّراسات حول الإمام التّرمذي وكتابه الجامع، وقد أفدت منها كثيرا في فهم منهج الإمام التّرمذي، وأهمّ هذه الدّراسات:

1/- الإمام التّرمذي والموازنة بين جامعه والصّحيحين للدكتور نور الدّين عتر، وهي أطروحة علمية نال بها درجة الدّكتوراه في علوم الحديث من كليّة أصول الدّين جامعة الأزهر عام1384هـ/1964م

2/- الإمام التّرمذي ومنهجه في كتابه الجامع للدكتور عدّاب محمود وهي أطروحة دكتوراه تقدّم بها الباحث إلى جامعة بغداد .

3/- الأحاديث الحسان الغرائب في جامع التّرمذي لعبد الباري بن حمّاد بن محمّد الأنصاري، وهي رسالة مقدمة لنيل الدرجة العالية الدكتوراه، نوقشت بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة .

4/- مرويّات الحجّاج بن أرطاة في الكتب الستة للطالبين: فقّيه محمّد وقزيلي محمّد أمين، وهي رسالة نال بها الباحثان درجة الماستر في الحديث وعلومه من كلّيّة العلوم الإسلامية جامعة أدرار . موسم1438- 1439هـ/2017-2018م، وقد كان جلّ اعتمادي تعلى هذه الرّسالة في الجانب المنهجي .

لكن في موضوع هذه الدّراسة تحديدا ليس هناك-في حدود بحثي- أي بحث أو مقال تناول مرويات محمّد بن عمرو بالدّراسة .

❖ صعوبات البحث:

واجهت بعض الصّعوبات أثناء إنجاز هذا البحث وأهمّها:

1/- غموض بعض أقوال العلماء في الجرح والتّعديل والتّعليل مما يجعل الوقوف على حقيقة رأي الإمام أمرا عسيرا .

2/ قلّة الزاد العلميّ الذي ييسر التّعامل مع أقوال العلماء .

❖ منهج الدّراسة:

اتّبعت في بحثي هذا منهجين:

الأول: المنهج الاستقرائي عند تتبّع أقوال العلماء في محمّد بن عمرو بن علقمة وأحاديثه، والكشف عن مواضع مرويّاته داخل جامع التّرمذي ,

الثاني: المنهج التّحليلي عند تحليل أقوال النّقاد وأحكامهم على الأحاديث .

❖ منهجية إيراد المادّة العلميّة:

1)- الآيات القرآنية المذكورة برواية الإمام ورش عن نافع .

2)-خرّجت الأحاديث تخريجا كاملا بذكر المصدر والكتاب والباب مع رقم الحديث، مع التّنبيه على أنّ الترقيم المعتمد في جلّ المصادر هو ترقيم الشيخ فؤاد عبد الباقي .

3)- متى كان الحديث في الصّحيحين اكتفيت بالعزو إليهما فقط، وإن كان في غيرهما اجتهدت في إيراد الحكم ما وجدت إلى ذلك سبيلا .

4)- اكتفيت عند ذكر النّماذج بالتّخريج من الكتب التّسعة إن كان الحديث مشهورا، إلا أن يكون في غير الكتب التسعة زيادة تفيد في البحث فأخرج ما ورد فيها كذلك .

5)- ترجمت في الهامش لبعض الأعلام غير المشتهرين، أو الّذين يمكن أن تلتبس أسماؤهم مع أسماء غيرهم .

6)- إعتمدت في تحقيق اسم جامع التّرمذي و تراجم الأبواب وتثبيت أحكامه على طبعتين، الأولى طبعة دار الغرب الإسلامي التي حققّها الدكتور بشّار عواد، والثّانية طبعة دار الغد الجديد بتحقيق الشّيخ مصطفى أبو المعاطي، والسبب في ذلك أنّي وجدتّ طبعة الدكتور بشّار عوّاد أكثر إحكاما من حيث ضبط اسم كتاب الجامع وتراجم الأبواب، أمّا طبعة دار الغد الجديد فهي أكثر إحكاما فيما يتعلّق بأحكام التّرمذي على الأحاديث، وتوافق ما هو مثبت في تحفة الأشراف للحافظ المزّي، وعارضة الأحوذي لابن العربي، وتحفة الأحوذي للشيخ المباركفوري، والأحاديث المستغربة للعلائي، ولذا اعتمدت عليها في نقل نصوص الأحاديث وأحكام التّرمذي عليها .

7)- شرحت الألفاظ الغريبة الواردة في بعض الأحاديث معتمدا في ذلك على كتب غريب الحديث والمعاجم اللغوية .

8)- رجعت في عزو أقوال الأئمّة إلى المصادر الأصلية إلا في ما تعذّر الوصول إليه فأنقل عن غيره مع التبيين .

9)- أكتفي عند ذكر المصادر باسم المؤَلف والمؤلّف مع الجزء والصفحة، وأحلت باقي معلومات النّشر إلى قائمة المصادر والمراجع .

❖ خطة البحث:

إعتمدت في دراستي على خطّة تتضّمن مقدّمة وثلاثة مباحث، تحت كلّ مبحث ثلاثة مطالب، ثم وضعت خاتمة بها مجموعة من النّتائج والتّوصيات.

في المبحث الأول ترجمت للإمام التّرمذي ترجمة مختصرة، ثمّ تحدّثت عن كتابه الجامع وعن منهجه فيه، وبعدها ترجمت لمحمّد بن عمرو بن علقمة، وذكرت شيوخه وتلاميذه وتاريخ وفاته.

وفي المبحث الثّاني تعرّضت لذكر أقوال العلماء في محمّد بن عمرو بن علقمة، صدّرته بتمهيد حول علاقة الجرح والتّعديل بعلم العلل، ثم بدأت بعرض أقوال المعدّلين ، ثم ثنّيت بالأئمة المجرّحين، وختمت المبحث بخلاصة تضمنت الترجيح بين أقوال العلماء فيه، والرّأي الذي يبدوا الأقرب إلى الصّواب.

وفي المبحث الثالث بدأت بتمهيد عرضت فيه المواطن التي أخرج فيها الإمام التّرمذي حديث محمّد بن عمرو بن علقمة مع تعليق موجز على ذلك، ثمّ سقت نماذج من أحاديث محمّد بن عمرو الّتي صحّحها الإمام التّرمذي، ثم أعقبته بنماذج ممّا ضعّفه التّرمذي، وختمت المبحث بذكر نماذج ممّا اختلف فيه رأي الإمام الترمذي مع غيره من المحدّثين .

وأنهيت الدّراسة بخاتمة ذكرت فيها خلاصة النّتائج الّتي توصّلت إليها مع جملة من التّوصيات .

وفي الأخير أتمنّى أن أكون قد وفّقت ولو بشيء قليل في بحث هذا الموضوع وإعطاءه حقّه ولست أنا العبد المقصر قليل الفهم أزعم أنّي وفّيت وكفيت، ولكن حسبي أنّي بذلت قصارى جهدي، وما كان من تقويم أو تصحيح يساهم في جعل هذا الجهد يصبّ مصبّه الصّحيح فأرجوا ألا يضنّ به أحد من عباد الله الصّالحين، ولله الحمد أولا وآخرا وإليه المصير .

المبحث الأول: ترجمة الإمام الترمذي ومحمّد بن عمرو بن علقمة

- **المطلب الأول:** التعريف بالإمام

الترمذي

- **المطلب الثّاني:** التعريف بكتاب

الجامع

- **المطلب الثّالث:** التعريف بمحمّد بن

عمرو بن علقمة

المطلب الأول : التعريف بمحمد بن عمرو بن علقمة

❖ اسمه ونسبه:

هو الإمام المحدث الصالح أبو عبد الله وقيل أبو الحسن محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص بن محصن بن كلدة الليثي المدني[1].

❖ شيوخه :

روى عن أبيه عمرو بن علقمة بن وقّاص الليثي وعن خلق كير أبرزهم:

إبراهيم بن عبد الله بن حنين، إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، خالد بن عبد الله بن حرملة، دينار أبو عبد الله القراظ، سالم بن عبد الله بن عمر، الربيع بن لوط، محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، سعيد بن الحارث الأنصاري، سلمان أبو عبد الله الأغرّ، نافع مولى ابن عمر،واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ، يحي بن عبد الرحمن بن حاطب ,أبو كثير مولى آل جحش، وأبو الحكم مولى بني ليث، مصعب بن ثابت، أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الذي أكثر عنه حتى قال الامام الذهبي:" ...صاحب أبي سلمة[2] بن عبد الرحمن وراويته"[1] .

---

[1]أنظر ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ج8/ت138 والثقات لابن حبان ج377/7 والكامل في الضعفاء لابن عدي ج225/6التاريخ الكبير للبخاري1ج/191والموضح لأوهام الجمع والتفريق ج351/2والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ج88/3 و المغني ج249/2 وميزان الاعتدال ج3/ ت 8015 وسير أعلام النبلاء /ج136/6 وتاريخ الاسلام ج127/6 للذهبي وتهذيب الكمال للمزي ج213/26 والخلاصة للخزرجي ج2/ت6552 وتهذيب التهذيب ج662/3 وتقريب التهذيب ص884 لابن حجر

[2]هو أبو سلمة عبد الله وقيل إسماعيل بن عبد الرحمن بن عوف بن الحارث القرشي الزهري المدني، ولد سنة بضع وعشرين، يروي عن عدد من الصّحابةكأبي هريرة وعائشة وأمّ سلمة وأسامة بن زيد والمغيرة بن شعبة، وعنه نفر من جلّة أهل الحديث كالزهريّ ويحي بن أبي كثير وعمرو بن دينار وعراك بن مالك وسلمه بن كهيل ،ثقة فقيه حافظ مكثر،تكلّم في روايته عن أبيه لكونه توفّي وهو صبيّ، توفّي سنة 94هـ وقيل=

❖ تلاميذه:

ذكر الإمام الذّهبي أنه حدّث بالعراق، ولذا فقد روى عنه خلق كثير من العراقيين والحجازيين أبرزهم :

مالك بن أنس، سفيان بن سعيدالثوري، إسماعيل بن جعفر، سفيان بن عيينة، أسباط بن محمد القرشي، أبو أسامة حماد بن أسامة، أبو الأسود حماد بن الأسود، شعبة بن الحجاج، حماد بن سلمة، الحسن بن صالح بن حي، خالد بن عبد الله الواسطي، سعيد بن عامر الضبعي، سعدان بن يحي اللخمي، أبو علقمة عبد الله بن محمد الفروي،عبده بن سليمان، عبد الأعلى بن أبي المساور، عبد العزيز بن محمد الدراوردي، علي بن بكار المصيصِّي ... وغيرهم[2] .

❖ وفاته:

توفي – رحمه الله– سنة خمس وأربعين ومائة145هـ وقيل سنة أربع وأربعين144هـ، والأول أصحّ كما ذكر الحافظ ابن حجر في التقريب .

=سنة 104، أنظر: الطبقات الكبرى لابن سعدج155/5 وسير أعلام النّبلاء ج284/4 وتقريب التّهذيب ص1155

[1] سير أعلام النبلاء مصدر سابق ج136/6

[2] سير أعلام النّبلاء مصدر سابق ج136/6

❖ المطلب الأول:التعريف بالإمام الترمذي

❖ اسمه ونسبه:

هو الإمام الحافظ الفقيه الحجة العلم أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي[1] الترمذي[2]الضرير[3] أحد أبرز حفاظ القرن الثاني، وأحد أصحاب الكتب الستة المشهورة التي عليها مدار أدلة الفقهاء، ولد في حدود سنة 209هـ بترمذ[4] إحدى مدن خرسان .

❖ شيوخه:

ارتحل في طلب العلم إلى عدد من الأقطار كخرسان والعراق والشّام والحجاز،ومن أبرز من تتلمذ لهم : قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وعلي بن حجر،ومحمود بن غيلان، ومحمد بن إسماعيل الفزاري، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج النّيسابوري ومحمد بن عمرو السوّاق، وعمرو بن علي الفلاّس، وأبو مصعب الزهري وبشر بن معاذ العقدي، وهنّاد بن السري... وغيرهم كثير .

لكنّ أكثر من ظهر تأثّر الإمام التّرمذي به هو الإمام محمّد بن إسماعيل البخاري الذي أطال ملازمته، وتفقه على يديه في نقد الأحاديث والإطلاع بأحوال رواتها، حتى إن المطالع لكتابه

---

[1] نسبة إلى قبيلة بني سليم من ولد ملك بن قهر من الأزد،ولعل ذلك بالولاء لا بالأصالة،أنظر الأنساب للسمعاني ج124/7

[2] أنظر ترجمته في :الثقات لابن حبان ج153/9 والأنساب للسمعاني ج45/3 ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ج278/4 وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي ج250/26 والبداية والنهاية لابن كثير ج87/11 وميزان الاعتدال في نقد الرجال ج678/3و تذكرة الحفاظ ج633/3 وسير أعلام النبلاء ج272/13للذهبيوتهذيب التهذيب ج668/3 وتقريب التهذيب ج198/2 لابن حجر، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ج287/4وغيرها من كتب التراجم والرجال .

[3] أختلف في كونه ولد أعمى أم أنّ هذا طرأ عليه لاحقا،والرأي الثاني بالنظر للطريقة التي تلقى بها العلم أصحّ والله أعلم .

[4] وهي مدينة على نهر جيحون تقع حاليا في جنوب أوزبكستان أنظر الأنساب للسمعاني ج44/3

"الجامع" يلاحظ كثرة الأقوال والاستدلالات التي يعتمد فيها على الامام البخاري، وهو الأمر الذي أخبر عنه هو نفسه في كتاب العلل، حيث قال :"**وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرجته من كتب التاريخ،وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل ،ومنه ما ناظرت به عبد الله بن عبد الرحمن وأبا زرعة،وأكثر ذلك عن محمد وأقل شيء عن عبد الله وعبد الرحمن..."**[1].

❖ تلاميذه:

تتلمذ عند الإمام الترمذي رحمه الله جلة من أهل العلم والرواية، منهم من كان من أقرانه ومنهم من كان أحد شيوخه وأبرزهم :

أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي راوي كتاب الجامع عنه، أحمد بن إسماعيل السمرقندي أبو حامد أحمد بن عبد الله المروزي، الربيع بن حيان الباهلي، الفضل بن عمار الصرام،أبو جعفر بن محمد النسفي،أبو الفضل المسبح بن أبي موسى الكاجري[2]، وأسد بن حمدويه النسفي، داوود بن نصر بن سهيل البز دوي، ومكّي بن نوح ... وغيرهم .

❖ مكانته العلمية وثناء العلماء عليه :

برع الإمام الترمذي رحمه الله في العديد من العلوم، لكن صناعة الحديث والمعرفة بأحوال رواته وعلله والوقوف على الجوانب الفقهية فيه غلب عليه،فاحتل بذلك مكانة رفيعة بين أعلام عصره ومما يدل على قوة حفظه ما ذكره الحافظ الذهبي في السير عن أبي سعد الإدريسي بإسناد له عن الترمذي قال:" **كنت في طريق مكة، فكتبت جزأين من حديث شيخ،فوجدته –أي صاحب الجزأين – فسألته وأنا أظن أن الجزأين معي،فسألته فأجابني فإذا معي جزآن بياض، فبقي يقرأ علي من لفظه،فنظر فرأى في يدي ورقا بياضا فقال:أما تستحي مني ؟ فأعلمته بأمري وقلت :أحفظه كله**

[1] كتاب العلل الصغيرص1219

[2] نسبة إلى كاجر وهي بلدة قرب نسف بأوزبكستان ، أنظر معجم البلدان للحموي ج428/4

،فقال :اقرأ فقرأته عليه فلم يصدقني،وقال استظهرت قبل أن تجيء؟ فقلت :حدثني بغيره قال فحدثني بأربعين حديثا من غرائب حديثه ثم قال :هات فأعدتها عليه ما أخطأت في حرف فقال :ما رأيت مثلك "[1] .

بل إنّ الامام البخاريّ على جلالة قدرة وعلو منزلته قد كتب عنه مما يدل على علم الترمذي ومن ذلك ما رواه الترمذي في جامعه عن أبي سعيد قال:قَال ﴿رَسُول اللَّه صلى الله عليه وَسَلّمَ لِعَلِيٍّ:{**يَا عَلِيُّ لا يَحِلُّ لأَحَدٍ أَن يُجْنِب فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرِي وَغَيْرَكَ**}[2]

وقد أثنى عليه غير واحد من الأئمة والأعلام الثقات من أهل زمانه ومن بعدهم .

قال عنه الإمام أبو حاتم ابن حبان: "**كان ممّن جمع وصنّف ،وحفظ وذاكر**" [3].

وقال أبو سعد الإدريسي :"**كان أبو عيسى يضرب به المثل في الحفظ**" [4].

وقال الحاكم :"سمعت عمر بن علك يقول :**مات البخاري فلم يخلّف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزّهد، بكى حتّى عمي، وبقي ضريرا سنين** "[5] .

وقال الإمام الذّهبي:" **جامعه قاض له بإمامته وحفظه وفقهه، ولكن يترخّص في قبول الحديث ولا يشدّد**"[6].

---

[1] أنظر سير أعلام النبلاء ج273/13وتهذيب التهذيب ج669/3

[2] أخرجه الترمذي فيس أبواب المناقب :باب مناقب علي بن أبي طالب 7372وقال :هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وقد سمع مني محمد بن إسماعيل هذا الحديث واستغربه

[3] الثقات ج153/9

[4] سير أعلام النبلاء مصدر سابق ص273

[5] تذكرة الحفاظ ج634/2

[6] سير أعلام النّبلاء ج276/13

❖ مؤلّفاته:

خلّف التّرمذي رحمه الله مؤلفات نفيسة في العديد من المجالات تدلّ على تبحّره وسعة علمه أهمها:

كتاب الجامع: وهو المعروف بسنن الترمذي، حقّق عدّة مرّات من قبل عدد من الأفاضل كالشيخ أحمد شاكر-رحمه الله- والدكتور بشار عواد معروف .

كتاب الأسماء والكنى : ذكره ابن حجر في التهذيب .

الشمائل المحمدية:وهو كتاب عن أخلاق الرسول وعبادته وهديه عليه الصلاة والسّلام، أورد فيه الأحاديث بإسناده لكنّه لم يتبعها بالحكم كما صنع في الجامع، والكتاب طبع في عدّة دور،كطبعة دار اليسر ودار المنهاج بتحقيق الأستاذ محمّد عوامة.

العلل الصغير: وهو ملحق بكتاب الجامع، يعد بمثابة المقدّمة لكتاب الجامع، وضّح فيه منهجه في كتابه، كما ضمّنه كلاما نفيسا عن طرق الأداء والتّحمّل والكلام عن العلل والرجال، وهو مع صغر حجمه إلا أنّ له قيمة علميّة كبيرة، وقد شرحه الإمام ابن رجب البغدادي الحنبلي .

كتاب الزهد وهو مفقود .

كتاب العلل الكبير : وهو كتاب مستقل في علم العلل رتبه على الأبواب الفقهية، مطبوع بتحقيق الشيخ صبحي السامرائي والسيد أبو المعاطي النوري .

كتاب التاريخ: وهو مفقود أيضا .

كتاب عن الأحاديث الموقوفة: لم يصلنا، أشار إليه في مقدمة كتاب العلل الملحق بالجامع.

تسوية أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: مطبوع .

وقد ذكر له بعض الأئمّة كتبا أخرى ككتاب التّفسير والرباعيات في الحديث، لكنّ هذه النّسبة محلّ نظر ولا تستند إلى دليل قوي، كما لم يذكر أحد من المؤلّفين في التفسير أو طبقات أهله من عصر ما

بعد التّرمذي أن له مؤلّفا مستقلا في التّفسير، وكذا التّأليف في الرباعيات والثلاثيات متأخر عن عصر الامام التّرمذي.

❖ وفاته:

توفي التّرمذي في بوغ إحدى القرى التابعة لمدينة ترمذ، ليلة الاثنين لثلاثة عشر ليلة خلت من شهر رجب سنةِ279 هـ[1]، رحمه الله تعالى ورضي عنه، وجزاه بخير ما يجازي عباده الصالحين .

[1]وفيات الأعيان ج278/4 وشذرات الذهب ج328/3

❖ المطلب الثاني: التعريف بكتاب الجامع

❖ تحقيق اسم الكتاب:

اختلف في اسم هذا الكتاب، فسمّاه بعضهم السنن وهي التسمية الأشهر في الأوساط العلمية خصوصا في زمننا، ذلك لأن أكثر ما تناوله هو أحاديث الأحكام، إلاّ أنّ الكتاب يحتوي أيضا على غير الأحكام كأبواب المناقب والتفسير والزهد .

وهناك من أسماه الجامع الصّحيح، حكى ذلك السيوطي في التدريب عن أبي عبد الله الحاكم، وكذا في الطبعة التي قام بتحقيقها العلامة أحمد شاكر رحمه الله، ولكن هذه التسمية غير دقيقة، إذ أنّ صنيع الترمذي مع كثير من الأحاديث التي أخرجها يظهر العكس، فأحيانا نجده يصحّح، وأحيانا يضعّف أو يحسّن أو يحكم بالغرابة،ممّا يؤكد أنه لم يقصد إخراج ما صحّ فقط، بل ما عمل به الفقهاء بغضّالنّظر عن درجته .

ومما يؤكد ذلك أيضا أنّالتسمية التي يظهر أنّها الأصحّ، وثبتت في عدد من النسخ الخطية الجيدة هي :"**الجامع المختصر من السنن ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل**"، وانطلاقا من هذا نفهم أن موضوع كتاب الجامع للترمذي هو الأحاديث المرفوعة إلى النّبي صلّى الله عليه وسلّم ممّا استدلّ به العلماء في المسائل الفقهيّة، كلّ هذا مع بيان الصحيح والمعلول من الأحاديث، مع العلم أن الترمذي يسكت عن بعض الأحاديث إلا أن ذلك قليل جدا .

❖ سبب التأليف:

ذكر الترمذي في أوائل كتاب العلل الملحق بكتابه الجامع سبب تأليفه الجامع، وهو أنه قد سئل تصنيف مثل هذا المصنف فلم يجب إلى ذلك حتى رجى من ذلك حصول المنفعة لمن يطالعه حيث قال :"**وإنما حملنا على ما بينا في هذا الكتاب من قول الفقهاء وعلل الحديث**

لأنا سئلنا عن هذا فلم نفعله زمانا،ثم فعلناه لما رجونا فيه من منفعة الناس "[1]، وقد بلغ عدد أحاديثه 3956 حديث في الطبعة الّتي حققّها الدّكتور بشّار عوّاد .

❖ منهج الإمام الترمذي في جامعه:

اتّبع الإمام التّرمذي في كتابه منهجا لم يسبقه إليه أحد من العلماء،حيث ذكر إلى جانب الأحاديث المرفوعة الأقوال الواردة في رواتها جرحا وتعديلا،وتكلّم عن الأحاديث تصحيحا وتعليلا،كما ذكر من عمل بالحديث من الفقهاء وأهل العلم .

- من الملاحظ أن الترمذي عند الترجمة لا يستخدم كلمة كتاب بل كلمة أبواب مثل :

أبواب الطهارة وأبواب البر والصلة وأبواب الحج،ثم يعنون بعد ذلك بعبارة:باب كذا وباب كذا ، وكثيرا ما يعنون للأبواب انطلاقا من المضامين التي تحويها الأحاديث التي يوردها مثل ما ذكر في أبواب البيوع: باب ما جاء في اشتراط الولاء والزجر عن ذلك، وهذا يظهر تأثّره بشيخه البخاري في أسلوب الترجمة، وقدرته الكبيرة على استنباط الأحكام .

- الترمذي مقلّ من تكرار الأحاديث، ومن النّادر أن يذكر أكثر من حديث أو اثنين في الباب الواحد، وما يورده منه ما هو صحيح، ومنه الحسن والضعيف والمنكر.

- يورد بعد ذكر الحديث الحكم عليه بالصحة أو الحسن أو الغرابة بمصطلحات متعددة مثل قوله : صحيح ،حسن صحيح ،حسن غريب ،حسن صحيح غريب ،غريب .

- يهتم الترمذي بالصناعة الحديثية مستفيدا في ذلك من الإمام مسلم، فيستخدم العطف على الشيوخ والتحويل بين الأسانيد، ويذكر المخارج الحديث الأخرى والفروق بين ألفاظها مرجحا بين القوي منها والضعيف، من ذلك ما أخرجه في أبواب الشهادات عن عمران بن

[1] كتاب العلل ص1219

حصين قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :{**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِين يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِين يَلُونَهُمْ ثَلاَثًا...**}[1] ،

قال الترمذي عقب هذا الحديث :"**وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الأَعْمَشِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ وَأَصْحَابُ الأَعْمَشِ إِنَّمَا رَوَوْا عَنِ الأَعْمَشِ عَنْه هلاَلِ بْنِ يِسَافٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ**"، ثم ذكر بعد ذلك الطريق الصحيح فقال :حدثنا أبو عمار الحسين بن حريث قال: حدثنا وكيع عن الأعمش قال حدثنا هلال بن يساف عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم،وهذا أصح من حديث محمد بن فضيل " .

– يجتهد في تحديد أسماء الرواة المذكورين بكناهم، مثلما صنع عقب ذكره حديث عبد الله الجدلي في توقيت المسح على الخفين :"وأبو عبد الله الجدلي اسمه عبد بن عبد، ويقال عبد الرحمن بن عبد"، وأحيانا يبين مراتب بعض الرواة ويذكر درجتهم على سلم الجرح والتعديل مثلما صنع مع حديث معاذ بن جبل في أبواب الطهارة قال:{**رَأَيْتُ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَف ِثَوْبِهِ**}، قال الترمذي:"**هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَ رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ الإِفْرِيقِيُّ يُضَعَّفَانِ في الْحَدِيثِ**"[2] .

–وبعد أن يفرغ من الكلام عن الحديث وأحوال رجاله وعلله، يذكر بعض أهم المسائل والفوائد المستنبطة من الحديث،كما يذكر مذاهب العلماء في المسألة ومن أخذ بالحديث منهم وذلك غالب صنيعه في كتابه ،من ذلك صنيعه في باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة حيث قال:"والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله

[1] أخرجه في أبواب الشهادات باب منه برقم 2302 و 2033

[2] أبواب الطهارة: باب ما جاء في التمندل بعد الوضوء برقم54

عليه وسلم وغيرهم، قالوا من أدرك ركعة من الجمعة صلى إليها أخرى،ومن أدركهم جلوسا صلى أربعا" .

❖ مصطلحات الترمذي عند الحكم على الحديث:

استخدم الإمام الترمذي مصطلحات فريدة لم يسبق إليها عند الحكم على الأحاديث في جامعه، فتارة يقول: حسن صحيح وتارة أخرى يقول: حسن غريب، أو حسن صحيح غريب، أو غريب مجرّدة، وقد أشكل المراد بهذه المصطلحات على عدد من العلماء، وقد كانت لهم في ذلك آراء متباينة، يمكن تلخيص فحواها كالآتي[1]:

1- **قول الإمام التّرمذي"صحيح، حسن صحيح"**: استخدام التّرمذي لمصطلح "صحيح " قليل في جامعه، ومعناه عنده هو معناه عند غيره، أمّا قوله"حسن صحيح" فقد أكثر منه واستشكل لجمعه بين وصف الصّحّة والحسن، وهما وصفان متباينان، ولكنّ بعض المتتبّعين لصنيع التّرمذي يرون أنّ حسن صحيح تساوي صحيح، ويدلّ على ذلك عدّة أمور من أهمّها أنّ أكثر ما قال فيه حسن صحيح أغلبه في الصحيحين أو أحدهما، بل إنّه من النّادر أن ينزل ما انفرد به عن مرتبة الحسن الذاتي .

2- **قول التّرمذي"حسن"**: أبان التّرمذي عن معنى هذا المصطلح في كتاب العلل الصغير حيث قال:"**وما قلنا في هذا الكتاب حديث حسن فإنّما أردنا به حسن إسناده عندنا،كلّ حديث يروى لا يكون في سنده متّهم بالكذب، ولا يكون شاذا، ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن**"[2]، وعلى هذا فشروط الحديث الحسن عند التّرمذي ثلاثة وهي:

---

[1]أنظر تفصيل هذه الأقوال الواردة في تفسير مصطلحات الترمذي في: الإمام التّرمذي والموازنة بين جامعه والصّحيحين للدكتور نور الدّين عتر، والإمام التّرمذي ومنهجه في كتابه الجامع للدّكتور عدّاب محمود الحمش .

[2]جامع التّرمذي ص1230

أولا: أن لا يكون في سنده متّهم بالكذب، فيدخل بذلك كلّ من فوقه، ولعلّ هذا هو السّبب في بعض الانتقادات الّتي وجّهت له من بعض العلماء ووصفهم له بالتّساهل .

ثانيا: أن يروى من غير وجه: وهذا ليتقوّى إن كان فيه ضعف يراه ينجبر .

ثالثا: عدم الشذوذ : بحيث لا يخالف الرّاوي المحفوظ أو من هو أوثق منه .

والصّنف الّذي يطلق عليه التّرمذي هذا الوصف يختلف من حديث لآخر، فإمّا أن يكون زال عن متنه الشّذوذ والغرابة، وإمّا أن يكون عمل به بعض الصّحابة، أو لأنّ التّرمذي يرى العمل بمقتضاه وإن كان ضعيفا أو معلولا[1] .

3- **قول التّرمذي"حسن غريب"**: جمع فيه الإمام التّرمذي بين لفظي الحسن والغرابة، وقد وضّح التّرمذي مراد أهل الحديث بالغريب في كتاب العلل، وهو على أنواع ثلاثة:

أ/-أنيكون غريبا لأنّه لا يُروى إلا من وجه واحد:وهو أن يكون ذلك الإسناد لا يُروى به إلا ذلك الحديثً،من ذلك ما حدّث به حمّاد بن سلمة، أبي العشراء عن أبيه، قال:**{قُلْتُ يَا رَسُول اللَّهِ، أَمَا تَكُونُ الذَّكَاةُ إِلاَّ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ؟ قَالَ:لَوْ طَعَنْتَ في فَخِذِهَا لأَجْزَأَ عَنْكَ}**[2]، فهذا حديثٌ غريب لا يُعرف إلا من حديث حماد بن سلمة، عن أبي العُشَراء، ثم اشتهر عن حماد، ورواه عنه خَلْقٌ، فهو في أصل إسناده غريب، ثم صار مشهوراً عن حماد، ولا يعرف لأبي العُشراء عن أبيه غير هذا الحديث.

ب/-أن يكون الإسناد مشهوراً يُروى به أحاديث كثيرة، لكن هذا المتن لم تصحّ روايته إلا بهذا الإسناد: ومثّل له التّرمذي بحديث عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، عن النّبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن بيع الولاء وهبته .

---

[1]أنظر: سؤالات حديثية للدكتور حمزة المليباري ص125 .

[2]أخرجه التّرمذي في أبواب الصيد والذّبائح: باب ما جاء في الذّكاة في الحلق واللّبّة برقم:1557

ج/–دخول الغرابة على الحديث لزيادة ينفرد بها راويه: وهو المصطلح عليه لزيادة الثقة، ومن ذلك ما رواه مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر قال:**{فَرَضَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ذَكَر أَوْ أُنْثَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ}**[1]، ولفظ من المسلمين زيادة تفرّد بها مالك دون باقي أصحاب نافع .

د/–أن يكون الحديث معروفا من غير وجه، ويستغرب من جهة أحد الأسانيد: وذلك إمّا لوروده من أوجه غريبة تخالف المحفوظ، أو لمجيئه عن غير من يعرف الحديث عنهم، ومن ذلك حديث:أَبِبُرْدَةَعَنْأَبِيمُوسَعَنِالنَّبِيّصلّىاللهعليهوسلمقَالَ:**{الْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ وَالْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مِعًي وَاحِدٍ}**[2] .

هـ/–أن يكون الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم معروفاً من رواية صحابي عنه، من طريقٍ أو من طرق، ثم يُروى عن ذلك الصحابي من وجه آخر يُستغرب من ذلك الوجه خاصة عنه: ومن ذلكما حدّث به يَحْيَ بْنِ أَبِى كَثِيرٍ،حَدَّثَنِي أَبُو مُزَاحِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم:{مَنْ تَبِعَ جَنَازَةً فَصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ تَبِعَهَا حَتَّى يُقْضَى قَضَاؤُهَا فَلَهُ قِيرَاطَانِ، قَالُوا يَا رَسُول اللَّهِ مَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَال أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ أُحُدٍ}[3]

و/– كون الحديث غريبا منكرا: ومثّل لذلك التّرمذي بحديث أنس بن مالك رضي الله عنه يقول:"قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُول اللَّهِ أَعْقِلُهَا وَأَتَوَكَّلُ؟ أَوْ أُطْلِقُهَا وَأَتَوَكَّلُ؟قَالَ:{**اعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ**}.

---

[1]أبواب الزكاة: باب ما جاء في صدقة الفطر برقم678

[2]كتاب العلل ص 353

[3]المصدر نفسه ص255

وحاصل القول أنّ الامام التّرمذيّ إذا قال "حسن غريب" فإنّما يعني به الغرابة النّسبية لا المطلقة، والحديث في هذه الحال لا يقصر عن درجة الحسن، أمّا إن قال حسن صحيح غريب فإنّ ذلك لكون الحديث قد استغرب لبعض ما ورد في سنده أو متنه مع ثبوته من أوجه أخرى .

4- قول التّرمذي"**غريب**": تقدّم بيان مراده بالغرابة، وقد وجد بعد الاستقراء أن ما حكم عليه التّرمذي بالغرابة في الغالب يكون فيه ضعف بوجه من الوجوه[1]، ومثال ذلك حديث أنس المتقدّم .

❖ ثناء العلماء على كتاب الجامع وإعجابهم به

لاقى كتاب الجامع قبولا واسعا بين العلماء لما احتوى عليه من فوائد غزيرة،ولا أدلّ على هذا ممّا ذكرهالتّرمذي نفسه عن كتابه قال:"**جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم خلا حديثين** "[2]، وقد ضمّنه العديد من العلوم،كل هذا بأسلوب بسيط ويسير مكّن شريحة واسعة من الانتفاع به .

حكى الإمام محمد بن طاهر المقدسي عن الحافظ الهروي الأنصاري (ت 481هـ) قال: **"كتاب أبي عيسى الترمذي عندي أفيد من كتابي البخاري ومسلم، لأنهما لا يصل إلى الفائدة منهما إلا من يكون من أهل المعرفة التامة،وهذا كتاب قد شرح أحاديثه وبينها فيصل إلى فائدته كل فقيه وكل محدث"**[3] .

---

[1] أنظر تفصيل هذا في الأحاديث الحسان الغرائب في جامع الترمذي لعبد الباري بن حمّاد الأنصاري ص99-98 100

[2] جامع التّرمذي ص1218

[3] شروط الأئمة الستةلمحمد بن طاهر المقدسي ص24

وقال ابن الأثير[1] :" **كتاب الترمذي أحسن الكتبوأكثرها فائدة وأحسنها ترتيبا، وأقلها تكرارا وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والضعيف ... وقد جمع فيه فوائد حسنة**"[2] .

وقال الحافظ الذهبي:" **في الجامع علم نافع وفوائد غزيرة ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام لولا ما كدره بأحاديث واهية، بعضها موضوع، وأكثرها في الفضائل**"[3] .

ولعل الله استجاب دعاء الإمام الترمذي –رحمه الله– حينما أراد أن يكون كتابه نافعا للناس عندما قال:" وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار لما رجونا فيه من المنفعة ،نسأل الله المنفعة بما فيه "[4] مما يعكس حسن نية مؤلفه ، ولا يضرّه ما طاله من انتقادات بعض الأئمة لاحتوائه على أحاديث ضعيفة حكموا على بعضها بالوضع، لأنّ الترمذي كان يبين علتها ونادرا ما يسكت،كما أنّ غايته كما تقدم إخراج ما عليه العمل لدى الفقهاء مع التنبيه على أنه لم يستقص كل ما عملوا به.

❖ الكتب التي خدمت جامعالترمذي

حظي جامع التّرمذي عناية كبيرة من العلماء قديما وحديثا، فتعرض لشرحه واستخراج زوائده عدد من الأئمة أبرزهم :

---

[1] هو أبو السعادات مبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري ثم الموصلي المعروف بابن الأثير ولد سنة544هـ برع في الحديث والفقه واللغة، وله عدة مصنفات بديعة منها: جامع الأصول في أحاديث الرسول والنهاية في غريب الحديث والشافي في شرح مسند الشافعي، توفي رحمه الله بالموصل سنة606هـ

[2] جامع الأصول في أحاديث الرسول ج193/1

[3] سير أعلام النبلاء مصدر سابق ج274/13

[4] كتاب العلل ص 1232

1/- الإمام أبوبكر محمد بن العربي المعافري المالكي الأندلسي(ت543هـ)، شرحه شرحا بديعا في مؤلف سماه :" **عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي**" مطبوع .

2/- وشرحه الإمام الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد المعروف ابن رجب الحنبلي البغدادي(ت795)، إلا أن أكثر الكتاب مفقود، ولم يبقى منه سوى شرح كتاب العلل المتداول، ولو حفظ لما نافسه أي من الشروح الأخرى .

3/- أبو الفتح محمد بن محمد اليعمري الأندلسي المعروف بابن سيد الناس (ت738هـ), شرحه في كتابه: "**النفح الشذي شرح جامع الترمذي**" .

4/- محمد بن عبد الرحمن المباركفوري شرحه في :"**تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**"، والكتاب مطبوع ويعدّ أكثر الشروح المتداولة بين طلبة الحديث .

5- الأحاديث المستغربة" لأبي الخير أحمد ابن الحافظ خليل بن كَيْكَلْدي العلائي (ت802هـ) . مخطوط

6- **مختصر جامع الترمذي** لسليمان بن عبد القوي الطُّوفي(ت716هـ) . مخطوط

❖ الدّراسات الأكاديمية:

ومن الدراسات الأكاديمية والأعمال الجامعية عدد كبير حول الترمذي من أهمها :" الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين "، وهي أطروحة دكتوراه تقدّم بها الشيخ نور الدين عتر إلى جامعة الأزهر .

وهناك أيضا:الإمام التّرمذي ومنهجه في كتابه الجامع: وهي كذلك أطروحة الدكتوراه للدكتور عدّاب محمود الحمش .

منهج الإمام التّرمذي في الحكم على الحديث بالحسن في الجامع: وهي رسالة ماجستير للطالب قبلي بن هنّي، تحت إشراف الدكتور عبد القادر سليماني، نوقشت بجامعة وهران السّانيا- سنة 2007 .

المبحث الثاني: أقوال الأئمة في محمد بن عمرو بن علقمة

- **تمهيد**

- **المبحث الأول:** أقوال المعدّلين

- **المبحث الثّاني:** أقوال المجرحين

- **المبحث الثالث:** خلاصة الأقوال

تمهيد:

قبل عرض أقوال الأئمة في محمد بن عمرو، لابد أن نؤكد على أمر مهمّ وهو أن الجرح والتّعديل لأيّ راو ينبني في الأساس على سبر حاله الدينية أولا، ثم يُنظر بعد ذلك إلى مروياته وما حدّث به، فإن وجد أنّه ضابط متقن للحديث، ويندر صدور أي وهم منه حكم بأنه ثقة، وإن غلب عليه الوهم والغلط حكم بأنه ضعيف أو متروك، وإن كان قاصرا عن الإتقان شيئا ما ولكنّ وهمه قليل حكم عليه بالصدق، وهذا ممّا يؤكّد على أن الجرح هو محصّلة لعلم النّقد وثمرة له، وأن الراوي إنما يُتكلّم فيه بجرح أو تعديل بعد سبر مروياته، وهذا يؤكّد أيضا أنّ العمدة في التصحيح والتضعيف ليس علم الجرح والتّعديل كما يظنّ كثير من المعاصرين المهتمّين بالحديث، و سيتوضح الأمر أكثر-بحول الله-خلال هذا المبحث .

❖ المطلب الأول :أقوال الأئمة المعدلين

وردت عدة أقوال في توثيق مُحَمَّد بن عمرو ، من ذلك ما قال فيه الحافظ أبو حاتم الرازي:" صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ"[1] .

وقال النسائي:" ليس به بأس" وقال مرة:" ثقة"[2].

وقال ابن عدي :" ولمحمد بن عمرو حديث صالح، وقد حدث عنه جماعة من الثقات كل واحد منهم ينفرد عنه بنسخة، ويغرب بعضهم على بعض، وروى عنه مالك غير حديث في الموطأ وغيره وأرجوا أنه لا بأس به"[3]،

وساق ابن عدي في كتابه الكامل بإسناده حدثنا علّان، حدثنا ابن أبي مريم، سمعت يحي بن معين يقول :" مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة:" ثقة" .

وعن علي ابن المديني قال :" قلت ليحي : مُحَمَّد بن عمرو كيف هو؟ قال : تريد العفو أو تشدد؟ قلت : لا بل أشدد ، قال: ليس هو ممن تريد ، كان يقول: حدثنا أشياخنا أبو سلمة و يحي بن عبد الرحمن بن حاطب ، وسألت مالكا عنه فقال فيه نحوا مما قلت لك"[4]، وقال علي بن المديني أيضا:" سمعت يحي بن سعيد يقول: مُحَمَّد بن عمرو أحب إلي من ابن حرملة[5] "[6] .

---

[1] تهذيب التهذيب ج663/3

[2] المصدر نفسه .

[3] الكامل في الضعفاء ج225/6

[4] الجرح والتعديل ج31/6

[5] هو عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو بن سنة الأسلمي الكوفي، قال الحافظ في التقريب :مقبول من الثالثة.

[6] الجرح والتعديل مصدر سابق ج31/6

وذكره الحافظ ابن حبان في الثقات وقال:" يخطئ" [1].

وعنإسحاق بن منصور قال: سئل يحي بن معين عن مُحَمَّد بن عمرو ومُحَمَّد بن إسحاق أيهما يقدم؟ فقال:" مُحَمَّد بن عمرو"[2]

وروى الحاكم عن ابن المبارك أنه قال:" لم يكن به بأس"[3] .

وقال الإمام الذهبي :" شيخ مشهور حسن الحديث"[4] .

وقال الحافظ ابن حجر :" صدوق له أوهام من السادسة "[5]

---

[1] كتاب الثقات 377/7

[2] تهذيب الكمال ج6/ 216

[3] تهذيب التهذيب ج663/6

[4] ميزان الاعتدال ج 673/3

[5] تقريب التهذيب ص 884

❖ المطلب الثاني: أقوال الأئمة المجرحين

وردت في حق محمد بن عمرو عدة أقوال في تضعيف حديثه خصوصا في مقابل عدد من أقرانه، ومن ذلك ما رواه ابن أبي حاتم بإسناده قال: أنبأنا عبد الرحمن، أنبأنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إلي قال: سئل يحي بن معين عن محمد بن عمرو فقال "ما زال الناس يتقون حديثه، قيل له: وما علة ذلك؟ قال: كان محمد بن عمرو يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة"[1] .

وقال الجوزجاني:" ليس بقوي الحديث وحديثه يشتهى"[2].

وقال ابن سعد:"كان كثير الحديث يستضعف "[3] .

وقال يعقوب بن شيبة :" هو وسط وإلى الضعف ما هو"[4] يعني إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق –والله أعلم– .

وقال يحي بن سعيد القطان:" وأمّا محمّد بن عمرو فرجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث ، ..."[5] .

وعن الإمام أحمد أنه قال:"كان محمّد بن عمرو يحدث بأحاديث فيرسلها ويسندها لقوم آخرين ، قال: وهو مضطرب الحديث، والعلاء أحب إلي منه"[6] .

---

[1] الجرح والتعديل مصدر سابق ج31/8

[2] أحوال الرجال ص223

[3] الطبقات الكبرى لابن سعد ج530/7

[4] تهذيب التهذيب ج663/3

[5] الكامل في الضعفاء ج224/6

[6] شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي115/1

وساق الإمام أبو جعفر العقيلي بإسناده إلى يحي بن سعيد القطان قال: حدثنا محمد بن عيسى ،حدثنا العباس بن محمد قال: سمعت يحي- يعني القطان- يقول :" محمد بن عجلان أوثق من محمد بن عمرو، ولم يكونوا يكتبون حديث محمد بن عمرو حتى اشتهاها أصحاب الإسناد فكتبوها، ... "[1] .

يفهم –والله أعلم بمراد الامام- من هذا النص أن أحاديث محمد بن عمرو لم يكن يعتمد عليها في الأول فتكتب، ثم رأى البعض من نقلة الأخبار-دون الأئمةالحفاظ – أن يحدثوا بها ويكتبوها، لأنها في الأصل لم يكن يعتمد عليها لوجود من هو أثبت من محمد بن عمرو كمحمد بن عجلان[2] الذي ورد في النص المتقدم .

[1] الضعفاء الكبير للعقيلي ج347/6

[2] محمد بن عجلان الفقيه المدني من الخامسة، صدوق وثقه ابن عيينة وأحمد وابن معين، إلا أنه اختلط في ما يرويه عن أبي هريرة ، مات سنة 148 أنظر تهذيب التهذيب ج646/3 والمغني في الضعفاء ج2ت5816

❖ المطلب الثالث :مناقشة الأقوال

بعد عرض أقوال الأئمة في محمّد بن عمرو بن علقمة توثيقا وتعديلا ، نلاحظ أن هناك اختلافا في أقوال بعض الأئمة مثل يحي بن سعيد القطان ويحي بن معين، فتارة نجد أنهما قد وثقاه ، وتارة نجدهما يضعفان حديثه ، خاصة أن الإمام يحي بن معين نقل عنه أنه قال عن محمد بن عمرو-كما تقدم – أنه ثقة ، وتارة أخرى نجد أنه يقول أن الناس لازالوا يتقون حديثه، والذي يتجلى من خلال ما سبق جملة من الأمور أوردها على شقين:

أولا: فيما يخص توثيقه

من وثقه من الأئمة يتضح من أقوالهم جميعا أنهم لا يعدونه في أعلى درجات التوثيق والحفظ والإتقان، فهو في مرتبة الصدوق، ومما يؤكد ذلك قول يحي القطان حينما قال:" وأما محمد بن عمرو فرجل صالح ليس بأحفظ الناس للحديث..."، وقول يعقوب بن شيبة :"هو وسط..."[1]، كما أنا نجد أن الإمام الذهبي يقول عندما ترجم له في الميزان :" شيخ مشهور حسن الحديث" ، والحافظ بن حجر يقول عنه في التقريب:" صدوق له أوهام " .

فجميع من وثّقه اتفقوا على أنه ليس من أحفظ الناس، إلا أنهم مع ذلك لم يتركوا حديثه لأنهم وجدوا وهمه وخطأه قليلا بالنظر لما أصاب فيه.

ثانيا: فيما يخص من جرحه

نلاحظ من خلال قول الإمام يحي بن معين وأحمد والقطان أن الأسباب التي أدت بهم إلى التكلم في محمد بن عمرو بن علقمة تتلخص فيما يلي:

1/- الاضطراب في الرواية : فأحيانا كان يحدث بالحديث عن أبي سلمة عن ابي هريرة وأحيانا أخرى يحدث به على أنه من قوله كما يظهر من كلام الإمام يحي بن معين .

[1] تقدم في29

2/- الإرسال : وليس المقصود هو الإرسال الّذي يقع منن بعض التّابعين، بل المقصود هو ما كان يقع له من الوهم في أحاديث أناس، فيسندها إلى غيرهم ويرسلها عنهم، وهذا ما جعل الإمام أحمد يضعفه ويقدم العلاء وسهيل بن أبي صالح عليه .

أما بالنسبة لما أورده الإمام العقيلي –رحمه الله– عن يحي بن سعيد القطان فهو تشدد منه وليس مما يلزم ترك أحاديث محمد بن عمرو، فالعلماء إنما تركوا حديثه في وقت ما لأنهم وجدوا أنّ ما اضطرب فيه قد ضبطه غيره، فلما وجدوا أن بعض ما رواه عن شيوخه قد أتقنه ضبطه ولم يخالف فيه أو يشذ عن الثقات حدّثوا به عنه .

الخلاصة:

حاصل القول أن محمد بن عمرو بن علقمة راو صدوق في الحديث، إلا أن له أوهاما في بعض ما يرويه عن شيوخه، ويضطرب في روايتها فيسند أحاديث قوم إلى قوم آخرين ويرسلها أحيانا عن غيرهم، وهذا ما حدا ببعض الأئمة إلى التكلم فيه من جهة حفظه، لكن حديثه في المجمل لا ينزل عن مرتبة الحسن كما أكدّ ذلك الإمامان الذّهبي وابن عديّ[1].

يضاف إلى ما سبق أن الإمام مالك–رحمه الله– قد أخرج له غير حديث في موطئه وأخرج له البخاري[2] مقرونا بغيره، ومسلم في المتابعات، وروى عنه غير واحد من الأئمة الثقات كشعبة والثوري وسفيان بن عيينة، مما يؤكد أن حديثه حجة عندهم متى تأكد موافقته لمن هو أثبت منه وأتقن خاصة من جهة السند، أما من جهة المتن فبعد البحث تبين ندرة وقوع الوهم والخطأ عنده، وإن وجد فأكثر ذلك راجع لضعف بعض من روى عنه كجابر بن نوح الحمّاني، وهذا ما سيتضّح في المبحث القادم عندما نتناول بالدراسة نماذج من مروياته وأحسن ما يمكن أن يقال في حق أحاديث الإمام محمّد بن عمرو بن علقمة ما ذكره الإمام

[1] أنظر: الكامل في الضعفاء ج224/6 وميزان الاعتدال ج3/ 673 وسير أعلام النبلاء ج136/6

[2] في صحيحه كتاب الاعتكاف :باب من خرج من اعتكافه عند الصبح

ابن الصلاح حيث قال:"محمد بن عمرو من المعروفين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان ضعّفه البعض من جهة حفظه، ووثّقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن"[1] .

[1] مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ص35

المبحث الثّالث:دراسة نماذج من أحاديث محمّد بن عمرو بن علقمة

المطلب الأول:دراسة وصفية لمرويات مُحَمَّد بن عمرو في جامع الترمذي

المطلب الثاني:نماذج ممّا صححّه الترمذي

المطلب الثالث:نماذج ممّا ضعّفه التّرمذي

المطلب الرّابع:نماذج ممّا اختلف فيه قول التّرمذي مع غيره من الأئمة

❖ المطلب الأول:دراسة وصفية لمرويات محمد بن عمرو في جامع الترمذي

سأتطرق في هذا المبحث –بحول الله ومشيئته– إلى نماذج من مرويات محمد بن عمرو بن علقمة داخل جامع الترمذي، وهذا لنتبين كيف أخرج له الإمام الترمذي, وهل صحح حديثه في الغالب أم ضعفه، خصوصا بعد أن تقدم القول بأنه صدوق ليس بأوثق الناس في الرواية، وسأورد فيه نماذج من أحاديث محمد بن عمرو والتي جعلتها على ثلاثة أقسام:

1- ما صحّحه الترمذي
2- ما ضعّفه الترمذي
3- ما اختلف فيه حكم الترمذي مع غيره من المحدثين النقاد وغيرهم .

وقبل لذلك أقدم هذا الجدول التوضيحي للمواضع التي أخرج الإمام الترمذي حديث محمد بن عمرو فيها، لنعلم هل احتج به أم اعتبره فقط، مع التنبيه أنه قد روعي في ذلك ترتيب الجامع .

الأبواب	عدد الأحاديث	الصفحة
أبواب الطهارة	**03**	**17**
أبواب الصلاة	**01**	**18**
أبواب الجمعة	**01**	**37**
أبواب الصوم	**04**	**138**
أبواب الجنائز	**02**	**354**
أبواب النكاح	**01**	**385**
أبواب الرضاع	**02**	**410**
أبواب البيوع	**01**	**437**

أبواب الديات	01	489
أبواب الحدود	01	505
أبواب الأطعمة	01	525
أبواب السير	01	569
أبواب فضائل الجهاد	01	583
أبواب اللباس	01	601
أبواب الأطعمة	01	619
أبواب الأشربة	01	638
أبواب الطب	01	690
أبواب الفرائض	01	696
أبواب الزهد	06	764
أبواب صفة القيامة	02	831
أبواب الإيمان	01	856
أبواب الاستئذان والآداب	01	890
أبواب التفسير	08	960
أبوابالدعوات	02	1122
أبوابالمناقب	03	1173

❖ **دراسة الجدول:**

1) يلاحظ أن الترمذي-رحمه الله- قد أخرج 48 حديثا لمحمد بن عمرو في المجموع

2) يلاحظ كذلك أنه قد أكثر عنه في أبواب الزهد والتفسير, ولعل ذلك لسيره على منهج من يرى الاحتجاج بأحاديث من يتطرق الوهم إلى حديثهم و العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، والزهد والرقائق.

3) تنوعت المواضع التي أخرج الترمذي فيها لمحمد بن عمرو في عدة أبواب من الأحكام والتفسير والفضائل الطب والآداب، ومن ضمن كل هذه المواضع نجد الترمذي قد

أخرج له أصالة في جل الأبواب خلا ثلاثة أبواب أو أربعة جلها في الفضائل والدعوات، مما يدل على أن الترمذي كان يرى حديثه حجة في كثير من الاحيان، ولم يخرج له متابعة إلا إن كان حديث غيره أكثر ضبطا واتقانا من حديثه

❖ المطلب الثاني: نماذج ممّا صححّه الترمذي

المثال الأول:

قال الإمام الترمذي–رحمه الله–:حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ:قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم:**{لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ}** .

أ/- تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة :باب ما جاء في السواك برقم (22و23)

والبخاري في كتاب الجمعة :باب السواك يوم الجمعة برقم (887)، ومسلم في كتاب الطهارة : باب السواك برقم (612)، أبو داود في كتاب الطهارة : باب السواك برقم(47) والنسائي في كتاب الطهارة : باب الرخصة في السواك بالعشي للصائم برقم (07)، والإمام ابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها: باب السواك برقم(302)، وأحمد في مسند المكثرين مسند أبي هريرة برقم(7457)، ومالك في الموطأ كتاب الطهارة : باب ما جاء في السواك برقم(453)، والدارمي في كتاب الصلاة :باب ينزل الله إلى السماء الدنيا(ج927/2)

ب/- أقوال الأئمة في الحديث والحكم عليه:

قال أبو عيسى الترمذي:"وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِي صلى الله عليه وسلم وَحَدِيثُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم كِلاَهُمَا عِنْدِي صَحِيحٌ لأَنَّهُ قَدْ رُوِىَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم هَذَا الْحَدِيثُ وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ إِنَّمَا صَحَّ لأَنَّهُ قَدْ رُوِىَ مِنْ غيْرِ وَجْهٍ، وَأَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ فَزَعَمَ أَنَّ حدِيثَ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ أَصَحُّ" .

قال أبو عيسى:"وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَعَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَحُذَيْفَةَ وَزَيْدِ بْنِ خالِدٍ وَأَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وابْنِ عُمَرَ وَأُمّ حبِيبَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ، وَأَبِي أَيُّوبَ وَتَمَّامِ بْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ، وَأُمّ سَلَمَةَ ..."[1] .

وقال الشيخ الألباني :" ورد عن جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة وزيد بن خالد وعلي بن أبي طالب، والعباس بن عبد المطلب وابن عمر، ورجل من أصحابه صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن حنظله "[2] .

وعليه فالحديث صحيح لأن الجماعة أخرجوه في مصنفاتهم، ولعل ترجيح الإمام البخاري لرواية حماد بن سلمة عن زيد بن خالد على رواية محمد بن عمرو هو من باب صحيح وأصح منه، وذلك لأن رواية محمد بن عمرو عن أبي هريرة صحت بمجموع طرقها، ولهذا رجح الإمام البخاري الرواية من طريق حماد بن سلمة التي صحت لوحدها.

يضاف إلى هذا أن الترمذي قد صرح بأن كلا الحديثين عنده صحيح، فتأكد أن الحديث من رواية محمد بن عمرو صحيح وخال من أي علة تقدح فيه .

المثال الثاني:

قال الإمام الترمذي:حَدَّثَنَا أَبُو كرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاَءِ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عنْ مُحَمَّدِ بْنِ عمْرٍو حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ:قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم:**{أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا، وَخِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ خُلُقًا}** .

أ/- تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في أبواب الرضاع: باب ما جاء في حق المرأة على زوجها برقم(1162)

[1] جامع الترمذي ص18

[2] إرواء الغليل بتخريج أحاديث منار السبيل ج109/1

والإمام أحمد في مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة برقم(1351)، والدارمي في كتاب الرقاق: باب في حسن الخلق برقم (2834)، وابن حبان في كتاب النكاح: باب معاشرة الزوجين ذكر البيان بأن من كان خير الناس من خيرا لامرأته برقم(4176) (ج483/9) .

ب/- أقوال العلماء في الحديث والحكم عليه:

قال أبو عيسى الترمذي :" حديث أبي هريرة هذا حديث حسن صحيح " .

قال أبو حاتم الرازي:" حديث الحارث[1] أشبه، ومحمد بن عمرو لزم الطريق"[2] .

قال الإمام الحاكم- علما أنه قد أخرج الشطر الأول منه فقط- :" هذا حديث صحيح لم يخرج في الصحيحين، وهو صحيح على شرط مسلم بن الحجاج "[3]ووافقهعلى ذلك الذهبي .

وقال الشيخ الألباني معلقا على كلام الإمامين:" وإنما هو حسن فقط، لأن محمد بن عمرو فيه ضعف يسير، وليس هو على شرط مسلم فإنه إنما أخرج له متابعة"[4] .

وعلى هذا فالحديث-إن شاء الله- لا ينزل عن مرتبة الحسن الذاتي، فقد قال الإمامالترمذي عقبه أنهحديث حسن صحيح، وقد تقدم القول أنه إن قال حسن صحيح فإن الحديث غالبا لا ينزل عن مرتبة الحسن، بل إن أغلبه قد يكون في الصحيحين أو أحدهما،كما أن

[1]هو أبو عبد الرحمن الحارث بن عبد الرحمن العامري القرشي المدني، قال عنه الإمام أحمد: لا أرى به بأسا، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن حجر: صدوق .

[2] علل الحديث لابن أبي حاتم ج36/6

[3]المستدرك على الصحيحين ج41/1

[4]سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ج573/1

الإمام أبا حاتم الرازي لم يعل الحديث لعدم ثبوت الحديث أصلا، بل قد رجح رواية الحارث ورآه أثبت من محمد بن عمرو بن علقمة، وهذا ما جعل الشيخ الألباني يحسن هذا الحديث.

المثال الثالث:

قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِي الْكُوفِي وَأَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ قَالاَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيّ صَلّى الله عليه وسلم يَقُولُ:**{كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ}**،قَالَ وَفِي الْبَابِ عَن عُمَرَ وَعَلِيّ وابْنِ مَسْعُودٍ وَأَنَسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ، وأَبِي مُوسَى وَ الأَشَجِّ الْعَصَرِي، و دَيْلَمَ ومَيْمُونَة وَابْنِ عَبَّاسٍ وقَيْسِ بْن سَعْدٍ، وَالنُّعْمَان بْنِ بَشِيرٍ، وَمُعَاوِيَةَ ووَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، وَقُرَّةَ الْمُزَنِي وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّل وَأُمّ سَلَمَةَ و بُرَيْدَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ .

أ/- تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في أبواب الأشربة: باب ما جاء كل مسكر حرام برقم(1863)، والبخاري في كتاب المغازي: باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع برقم(4686و4387)، ومسلم في كتاب الأشربة: باب بيان أن كل مسكر خمر وكل خمر حرام برقم (5335)، وأبو داود في كتاب الأشربة: باب كل مسكر حرام برقم(3686)و(3687)، والنسائي كتاب الأشربة: باب تحريم كل شراب أسكر برقم(3616)و(3613)و(3606)، وابن ماجه كتاب الأشربة: باب كل مسكر حرام برقم(3515)و(3514)، وأحمد في مسند المكثرين مسند عبد الله بن عمر برقم(4644)(ج344/4) .

ب/- أقوال العلماء في الحديث والحكم عليه:

قال أبو عيسى:" هذا حديث حسن، وقد روي عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وكلاهما صحيح، رواه غير واحد عن محمد بن عمرو عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه، وعن أبي سلمة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم"[1]

هذا الحديث لم أجد من تكلم فيه بتضعيف، وإن كان إخراج الشيخين لهذا الشطر منه كافيا لنفي أي علة عنه، ناهيك عن وجود كثير من الشواهد والمتابعات عن عدد من الصحابة كعلي وعبد الله ابن مسعود وأبي سعيد الخدري وأبي موسى الأشعري، كما أن الإمام الترمذي حسّن إسناد الحديث، وحكم على طريقيه عن ابن عمر وأبي هريرة بالصّحة .

المثال الرابع:

قال الإمام التّرمذي: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ و الْمُحَارِبِيّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم:{**مَنْ صَام رَمَضَانَ وَقَامَهُ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**}.

أ/- تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في أبواب الصوم: باب ما جاء في فضل شهر رمضان برقم(683)، والبخاري في كتاب الإيمان: باب صوم رمضان احتسابا من الإيمان برقم(38)، ومسلم كتاب صلاة المسافرين وقصرها: باب التّرغيب في قيام رمضان وهو التراويح برقم(759)، وأبو داود في كتاب شهر رمضان: باب في قيام شهر رمضان برقم(1371)، والنّسائي كتاب الصيام، باب ثواب من قام رمضان وصامه إيمانا واحتسابا والاختلاف على الزهري في الخبر في ذلك

[1] جامع الترمذي ص638

برقم(2194)، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها: باب ما جاء في قيام شهر رمضان برقم(1326)، ومالك كتب الصلاة في رمضان: باب التّرغيب في الصلاة في رمضان برقم(278)، أحمد في مسند المكثرين: مسند أبي هريرة برقم(7170و7979)، والدارمي كتاب الصيام: باب في فضل قيام شهر رمضان برقم(1818) .

أ/-أقوال العلماء في الحديثوالحكم عليه:

قَالَ أَبُو عِيسَى: ((هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ))، **قال**: ((حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ،لاَ نَعْرِفُهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ بن عَيّاشٍ))[1] .

قال التّرمذي: سألت محمّد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال:" حدّثنا الحسن بن الرّبيع، حدّثنا أبو الأحوص، عن الأعمش عن مجاهد قوله ((إذا كان أوّل ليلة من شهر رمضان)) فذكر الحديث، قال محمّد: وهذا أصحّ عندي من حديث أبي بكر بن عيّاش .

هذا الحديث أجمع على إخراجه أصحاب الكتب التسعة، ولم أجد من ضعفه، وإخراج الشيخين له ولو من غير طريق محمد ابن عمرو دال على ثبوته، كما أن الإمام الترمذي قد صرح بأنه صحيح، لكنه ضعف وروده من رواية أبي بكر بن عياش .

[1] جامع التّرمذي ص253

❖ المطلب الثالث: نماذج مما ضعفه الترمذي

المثال الأول:

قال الإمام الترمذي : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِي عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ حَمْرَاءَ الزُّهْرِي قَالَ:رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَاقِفًا عَلَى الْحَزْوَرَةِ[1] فَقَالَ:**{وَاللَّهِ إِنَّكِ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ، وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ، وَلَوْلاَ أَنِّى أُخْرِجْتُ مِنْكِ مَا خَرَجْتُ}** .

أ/- تخريج الحديث

أخرجه الترمذي في أبواب المناقب: باب في فضل مكة برقم(3925)، وابن ماجة في كتاب المناسك باب فضل مكة برقم(3108)، والنسائي في الكبرى كتاب الحج: باب فضل مكة برقم(3137) وأحمد في مسند الكوفيين: حديث عبد الله بن عدي بن الحمراء الزهري برقم(18336)، والدارمي كتاب السير: باب في إخراج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة برقم(2552) .

ب/-أقوال العلماء في الحديث

قال أبو عيسى الترمذي:"هذا حديث حسن غريب صحيح، وقد رواه يونس عن الزهري نحوه ورواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحديث الزهري عن أبي سلمة عن عبد الله بن عدي بن حمراء أصح "[2] .

وسأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة عن هذا الحديث فقالا:" هذا خطأ، وهم فيه محمد بن عمرو، ورواه الزهري عن أبي سلمة عن عبد الله بن عدي بن الحمراء عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصحيح"[1]

---

[1] موضع بمكة عند باب الحناطين، والحزورة هي الرابية الصغيرة من الأرض، أنظر النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ص250

[2]جامع الترمذي ص 1210

وقال الدارقطني:" يرويه الزهري ومحمد بن عمرو واختلف عنهما... أما محمد بن عمرو فاختلف عنه أيضا، فرواه حماد بن سلمة وأبو ضمرة عن محمد بن عمرو عن أبي هريرة، وخالفهما إسماعيل بن حفص، فرواه عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة مرسلا، والصحيح عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة"[2].

وقال الإمام البيهقي بعد أن ساق الحديث:" هذا هو المحفوظ، وكذلك رواه يونس عن عقيل الزهري"

وعلق على الحديث من طريق معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة بقوله:" وهذا وهم من معمر، وقد روى بعضهم عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة وهو وهم أيضا، والصحيح رواية الجماعة"[3] ،

وقال المباركفوري معلقا على قول الترمذي " ... وحديث الزهري عن أبي سلمة عن عبد الله بن عدي بن حمراء عندي أصح" قال:" لأن الزهري أوثق من محمد بن عمرو، ومحمد بن عمرو هذا هو بن علقمة بن وقاص الليثي، روى عن أبيه وأبي سلمة بن عبد الرحمن، صدوق له أوهام"، ثم ساق الحديث من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة وأردف قائلا:" فالظاهر أن كلا الحديثين صحيحان وليس أحدهما أصح من الآخر"[4] .

وقد صححه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي[5].

---

[1] علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي ج240/3

[2] العلل الواردة في الأحاديث النبوية ج254/9-255، رجح المحقق بأن اسم عبد الله بن عدي بن حمراء الأسدي قد سقط .

[3] دلائل النبوة ج517/2-518

[4] تحفة الأحوذي ج428/10

[5] صحيح الترمذي ج/3 590

ج/- مناقشة الأقوال:

الذي يظهر من أقوال العلماء أن الحديث وقع فيه وهم، فجميع العلماء الذين أخرجوا الحديث صححوه من رواية الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عدي بن حمراء، أما رواية محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة فقد تكملوا فيها، ولم يخالف في ذلك سوى الشيخ المباركفوري-رحمه الله- الذي اعتبرها صحيحة كرواية الزهري، أما الشيخ الألباني فقد صحح الحديث من رواية الزهري كما فعل الأئمة المتقدمون.

وبيدوا أن الحديث ثابت في الأصل من طريق الزهري عن أبي سلمة عن عبد الله بن عدي- رضي الله عنه- دون غيره من الصحابة، خاصة وقد صرح غير واحد ممن ترجموا له بأنه لا يعرف له غير هذا الحديثكما صنع الحافظ ابن حجر[1]، ولعل هذا هو السبب الذي جعل الإمام الترمذي يطلق لفظ الغرابة على الحديث عندما حكم عليه، ولم يصدر بها الباب برواية محمد بن عمرو.

د/-الحكم على الحديث

الحديث ثابت من طريق الزهري، ولعل الوهم الواقع في الحديث حصل من جهة محمد بن عمرو بن علقمة كما صرّح أبو حاتم، وهو ظاهر كلام التّرمذي .

المثال الثاني:

قال الإمام الترمذي:حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَمْدَانِي وَهُوَ ابْنُ أَبِي السَّفَرِ، وَمَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ قَالاَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم:{**الْعَجْوَةُ[2]مِنَ الْجَنَّةِ، وَفِيهَا شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ،وَالْكَمْأَةُ[1] مِنَ الْمَنِّ وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ** }، وفي الباب عن سعيد بن زيد أبي سعيد وجابر .

---

[1]أنظر:الإصابة في تمييز الصحابة ج6/284-285

[2]العجوة : نوع من التمر الذي ينموا بالمدينة أكبر من الصيحاني، لونه ضارب إلى السواد، يكون صغير الحجم أو متوسطا إن نما جيدا، أنظر النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ص596

أ/- تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في أبواب الطب: باب ما جاء في الكمأة والعجوة برقم (2066)، والنسائي في الكبرى كاب الوليمة: باب الكمأة برقم(6636)، وابن ماجه كتاب الطب: باب الكمأة والعجوة برقم (3453)، وأحمد في مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرةبرقم(10587و11391) والدارمي كتاب الرقاق: باب العجوة برقم(2882) .

ب/- أقوال العلماء في الحديث:

قال أبوعيسى:" هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، ولا نعرفه من حديث سعيد بن عامر عن محمد بن عمرو "[2] .

وقال الإمام ابن أبي حاتم الرازي:" سألت أبي عن حديث رواه مروان الفزاري، عن سَعّاد الكوفيعن جعفر بن إياس، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة–رضي الله عنه– قال: اختلفنا في الشجرة التي اجتثت من فوق الأرض، فقال بعضنا : هي الكمأة، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: **ميهم؟** فأخبرناه فقال:**{الْكَمْأَةُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ، والْعَجْوَةُ مِنَ الْجَنَّةِ،وَفِيهَا شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ }**، فقال أبي:إنما هو جعفر بن إياس، عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم"[3] .

وقال الإمام الدارقطني:" يرويه مطر الوراق وداود بن أبي هند، وخالد الحذاء، وأبو بكر الهذلي عن شهر بن حوشب عن أبي هريرة"، ثم ساق بقية طرق الحديث وقال "... ورواه محمد بن شبيب

---

[1]الكمأة:نبات ينفض الأرض فيخرج كما يخرج الفطر، وقيل هو شحم الأرض، والعرب تسميه جدري الأرض، وقال ألطيبي: شيء أبيض من شحم ينبت من الأرض، وجمعها كمء على غير قياس، أنظر: تاج العروس للمرتضى الزبيدي مادة كمأ ج1/408 والنهاية لابن الأثير ص 812، ويعرف بالجزائر باسم– الترفاس–.

[2]جامع الترمذي ص690

[3]علل الحديث ج 640/4

الزهراني عن شهر قال: سمعته من عبد الملك بن عمير، وعبد الملك يرويه عن عمرو بن حريث عن سعيد بن زيد، وشهر ضعيف"[1] .

ج/- مناقشة الأقوال

من خلال كلام الإمامين ابن أبي حاتم الرازي و الدارقطني يبدوا جليا أنهما أعلا الحديث من بعض طرقه بسبب الإرسال أو الوهم في رفعه إلى غير من رواه، فالإمام أبو حاتم جعل مكمن العلة في حديث الفزاري هي إبدال سعيد بن المسيب بشهر بن حوشب، في حين أن الإمام الدارقطني يرجع العلة في الحديث إلى أن شهر بن حوشب ضعيف ولم يسمع من أبي هريرة، وقد جاء عنه الحديث من طرق أخرى مرسلا ولم يرفعه إلى أبي هريرة،والظاهر أن رواية الترمذي وقع فيها قلب، حيث تقدم فيها قوله عليه الصلاة والسلام:{**والْعَجْوَةُ مِنَ الْجَنَّةِ،وَفِيهَا شِفَاءٌ مِنَ السُّمِّ**}على قوله:{**الْكَمْأَةُ مِنَ الْمَنِّ**}، وهو ما لم يقع في الروايات الأخرى مثل ما أخرجه أبو عوانة في مستخرجه[2]عن شعبة بن الحجاج، عن عبد الملك بن عمير، عن عمرو بن حريث، عن سعيد بن زيد أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول: الْكَمْأَةُ مِنَ الْمَنِّ،وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ... الحديث، وإسناده صحيح على شرط الشيخين، وشواهد أخرى صحيحة عند غير واحد من الأئمة، ولعل الإمام الترمذي أطلق لفظ الغرابة على هذا الحديث لأن سعيد بن عامر الذي رواه عن محمد بن عمرو بن علقمة تفرد عن بما لم يعرف إلا من طريقه، وسعيد بن عامر هذا هو أبو محمد الضبعي البصري، وثقه يحي ابن معين وابن حبان والعجلي، وقال البخاري: كثير الغلط، وقال أبو حاتم: رجل صالح في حديثه بعض الغلط، وهو صدوق، ويتبين انطلاقا مما قاله الأئمة يتبين أن سعيد بن عامر إنما تكلم فيه لوقوع بعض الأوهام في ما رواه، ولكن ذلك لا ينزل به مرتبة الثقة فالوهم الذي وقع له قليل غير فاحش، ولعل هذا هو السبب الذي جعل الإمام الترمذي يصدر الباب بروايته ويفضلها على رواية شهر بن حوشب.

---

[1] العلل الواردة في الأحاديث النبوية ج11/24-27

[2]مستخرج أبي عوانة كتاب الأطعمة: باب بيان فضيلة الكمأة و الترغيب في الاستشفاء بمائها

د/- الحكم على الحديث:

الحديث حسن لذاته، وله شواهد يترقي بمجموعها إلى الصحيح، لكنه من رواية سعيد بن عامر غريب تفرد به عن محمد بن عمرو.

المثال الثالث:

قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ:قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم:**{ أَكْثِرُوا ذِكْرَ هَاذِمِ اللَّذَّاتِ}**يَعْنِي الْمَوْتَ،قَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ .

أ/- تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في أبواب الزهد: باب ما جاء في ذكر الموت برقم(2307)، والنسائي في كتاب الجنائز: باب كثرة ذكر الموت برقم(1824)، وكذلك في الكبرى بنفس الكتاب والباب برقم(378)، وابن ماجه في كتاب الزهد: باب ذكر الموت والاستعداد له برقم(4258)، وأحمد في مسند المكثرين من الصحابة: مسند أبي هريرة برقم(7912)، والطبراني في المعجم الأوسط:ذكر من اسمه معاذ برقم(8560) .

ب/- أقوال العلماء في الحديث:

قال أبو عيسى:"هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ" .

وقال الإمام ابن أبي حاتم الرازي:" سألت أبي عن حديث رواه ابن أبي بزة، عن مؤمل بن إسماعيل عن حماد بن سلمة، عن ثابت عن أنس قال: مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمجلس من مجالس الأنصار وهم ويمزحون ويضحكون فقال:{**أَكْثِرُوا ذِكْرَ هَاذِمِ اللَّذَّاتِ**} يعني الموت، قال أبي: هذا حديث باطل لا أصل له"[1] .

[1] علل الحديث: ج161/5

وقال الإمام الدارقطني:" يرويه محمد بن عمرو واختلف عنه، فرواه الفضل بن موسى ووعبد العزيز بن مسلم ومحمد بن إبراهيم بن عثمان والد أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة، والعلاء بن محمد بن يسار، وسليم بن أخضر، وحماد بن سلمة، من رواية محمد بن الحسن الكوفي الأسدي التل ويعلى بن عباد عنه، وعبد الرحمن بن قيس الزعفراني عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ورواه أبو أسامة وغيره عن محمد بن عمرو أبي سلمة مرسلا، والصحيح المرسل"[1] .

وقال الطبراني:" لم يرو هذا الحديث عن ثابت إلاحماد، تفرد به مؤمل "[2] .

وقال ابن الجوزي:" هذا حديث لايثبت، ومداره على محمد بن عمرو الليثي، قال يحي بن معين: ما زال الناس يتقون حديثه"[3] .

ج/- مناقشة الأقوال:

نلاحظ من خلال كلام الإمام أبي حاتم الرازي أنه يرى بأن الحديث لا يثبت، ولعل ذلك لضعف اثنين من رواته، الأول هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله المخزومي الهمذاني، وهو إمام ثبت في القراءات، لكن في حديثه لين، قال ابن أبي حاتم :" قلت لأبي: ابن أبي بزة ضعيف الحديث؟ قال: نعم ولست أحدث عنه" وقال ابن أبي حاتم : روى حديثا منكرا[4]، وقال العقيلي:" منكر الحديث، ويوصل الحديث"[5]، والثاني مؤمل بن إسماعيل العدوي البصري أبو عبد الرحمن، وثقه يحي ابن معين، وقال أبو حاتم الرّازي:" صدوق شديد في السنة، كثير الخطأ"[6]، وقال البخاري:" منكر

[1] العلل الواردة في الأحاديث النبوية ج8/39-40

[2] المعجم الأوسط ج1/691

[3] العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ج1/884

[4] الجرح والتعديل ج2/71

[5] الضعفاء الكبير ج1/349

[6] الجرح والتعديل مصدر سابق ج8/374

الحديث" ، وأثنى عليه أبو داود رفع شأنه ألا أنه قال:"يهم في الشيء"[1]، وقال ابن حجر:" صدوق سيّءُ الحفظ"[2].

فنخلص بذلك إلى أن الراويين لا يحتج بهما عند الانفراد، والحديث من طريقهما ضعيف.

أمّا الامام الدّارقطني فقد أعلّ الحديث بالإرسال، ولعلّ ذلك يختص ببعض طرقه دون بعضها، فإنّ إتّصال عدد من الطّرق ثابت لا شك فيه، إلا أن أسانيدها لا تخلوا من مقال، والكلام ذاته ينسحب على تعليل الإمام ابن الجوزي، ولا يسلّم له استدلاله بكلام يحي ابن معين على أنّمحمد بن عمرو لا يحتجّ بحديثه، وقد تقدم القول في بيان معنى كلام الإمام بن معين، وليس اتّقاء الناس لحديث محمد بن عمرو يعني ردهم له جملة، بل لأنّ بعض ما كان يطرأ له من أوهام جعل الناس يتقونه ويفضلون عليه غيره من الأثبات، ثمّ إنّ يحي ابن معين نفسه قد وثّقه في موضع آخر، ولعلّ كلامه هذا كان متقدما عن توثيقه .

د/- الحكم على الحديث:

الحديث –إن شاء الله – حسن الإسناد ، وله شواهد قد يرتقي بها مع ضعفها، منها ما أخرجه الطبراني وابن عساكر والخطيب البغدادي عن نافع عن ابن عمر مرفوعا، لكنه غريب من رواية محمد بن عمرو بن علقمة تفرد به .

المثال الرابع:

قال الإمام التّرمذي:حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ:**{لَوْ كُنْتُ آمِرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لأَحَدٍ لأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا}**،قَالَ: وَفِى الْبَابِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَسُرَاقَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ وَعَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِى أَوْفَى وَطَلْقِ بْنِ عَلِىٍّ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَأَنَسٍ وَابْنِ عُمَرَ .

[1] أنظر سير أعلام النبلاء ج111/10

[2] تقريب التهذيب ص 987

أ/- تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في أبواب الرضاع: باب ما جاء في حق المرأة على زوجها برقم(1159)، وأبو داود كتاب النكاح: باب حق الزوج على المرأة برقم(2142)، وابن ماجه في كتاب النكاح باب حق الزوج على المرأة برقم(1852و 1853)، وأحمد في مسند المكثرين: مسند أبي هريرة(19298و21884)، والدارمي في كتاب الصلاة: باب النهي أن يسجد لأحد برقم(1504)وذكر في سبب ورود الحديث قصة، وابن حبان في كتاب النكاح: باب معاشرة الزوجين برقم(4160 ج468/9)، والحاكم في المستدرك كتاب البر والصلة برقم(7405) .

أ/-أقوال العلماء في الحديث:

قَالَ أَبُو عِيسَى:" حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ"[1] .

وقال ابن أبي حاتم:" سألت أبي عن حديث رواه أيوب عن القاسم بن عوف، عن ابن أبي أوفى: أن معاذا قدم على النبي صلى الله عليه وسلم فسجد له، فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم وقال:{**لَوْ كُنْتُ آمِرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لأَحَدٍ لأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا**..} الحديث، فقال أبي: يخالف أيوب في هذا الحديث، فقالهشام الدستوائي إسنادا سوى هذا ، ورواه النهاس بن قهم عن القاسم بإسناد آخر، والدستوائي حافظ متقن، والقاسم بن عوف مضطرب الحديث، وأخاف ان يكون الاضطراب من القاسم"[2] .

وقال الحاكم:" هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"[3] .

---

[1]جامع الترمذي ص410

[2]علل الحديث مصدر سابق ج678/5

[3]المستدرك على الصحيحين ج287/4

وقال ابن حجر:" ...ورواه الدارمي في مسنده عن عبيد الله بطوله، وإسماعيل سيء الحفظ، وذكر الدّارقطنيّ أنّه تفرد بهذا الحديث بطوله"[1] .

وقال الشيخ الألباني:" ورد من حديث جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم: أبو هريرة وأنس، و عبد الله ابن أبي أوفى، ومعاذ بن جبل، وقيس بن سعد وعائشة بنت أبي بكر الصديق، وحديث أبي هريرة يرويه أبو سلمة عنه عن النبي صلى اللنه عليه وسلم قال:فذكره"، قم أورد من أخرجه بهذا الإسناد كالترمذي والبيهقي وابن حبان والواحدي، وذكر أنهم جميعا خلا الترمذي زادوا في الحديث:"لما عظم الله من حقه عليها"، ووافق الترمذي على قوله بأن الحديث حسن غريب، وقال عن رواية ابن حبان في صحيحه بأن إسنادها حسن[2] .

ج/- مناقشة الأقوال:

نلاحظ بعد النظر في أقوال الأئمة ما يلي:

1- لم يجمع الأئمة على ضعف الحديث جملة ومن كل طرقه، بل اثقتصر ذلك على بعضها فقط.

2- تضعيف الإمام أبي حاتم للحديث إنما هو من جهة إسناده فقط، وذلك أنه استدل على ثبوته بأن ذكر أن له إسنادا آخر من طريق هشام الدستوائي، وأرجع ضعف الرواية الأولى إلى القاسم بن عوف الشيباني الكوفي، قال عنه أبوحاتم:مضطرب الحديث،محله عندي الصدق، وضعف النسائي حاله، وقال ابن حجر: صدوق يغرب[3]، وبناء على ذلك فإنه ربما وهم في هذا الحديث، ولعل أيوب السِّخْتياني لم يعلم ذلك فوقع الغلط في ما رواه .

3- أن قول الإمام الحاكم بأن الحديث صحيح الإسناد غير صحيح، فإن في سند روايته صالح بن حيان القرشي الكوفي قال فيه يحي بن معين: صالح بن حيان ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: ليس

---

[1] المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ج496/15

[2] أنظر:إرواء الغليل بتخريج أحاديث منار السبيل ج54/7

[3] أنظر: الجرح والتعديل ج115/7وتقريب التهذيب ص793

بالقوي وهو ضعيف[1]، وقال العجلي:" جائز الحديث، يكتب حديثه وليس بالقوي وهو في عداد الشيوخ"[2]، وقال ابن حجر:" ضعيف من السادسة"[3]

فإسناد الحديث واه لضعف صالح بن حيان، ومن الغريب أن الإمام الحاكم قال بأنه صحيح، ولعل هذا من الأوهام التي وقعت له أثناء تصنيف كتاب المستدرك .

4- تضعيف الإمام بن حجر العسقلاني إنما كان للرواية الواردة من طريق إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفراء الأسدي، وقد قال عنه في التقريب:"صدوق كثير الأوهام"، وفي المطالب العالية قال بأنه سيء الحفظ، لذا فالحديث بناء على ذلك قد وقع فيه وهم خاصة وقد خالفه من هو أثبت، ولا يعني ذلك أنهم في أعلى مراتب التوثيق، ولعل هذا هو ما جعل الشيخ الألباني يحسن إسناد الحديث .

د/- الحكم على الحديث:

الحديث –إن شاء الله- حسن الإسناد لما له من شواهد قد يرتقي بها، إلا أنه غريب من رواية محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة .

[1] الجرح والتعديل مصدر سابق ج398/4

[2] تاريخ الثقات ص225

[3] تقريب التهذيب مصدر سابق ص 444

❖ المطلب الرابع: نماذج مما اختلف فيه قول الترمذي مع غيره من الأئمة

المثال الأول:

قال الإمام الترمذي:حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا جَابِرُ بْنُ نُوحٍ، قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ:كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَدْعُوا فَيَقُولُ:**{اللَّهُمَّ مَتِّعْنِي بِسَمْعِيوَبَصَرِي وَاجْعَلْهُمَا الْوَارِثَ مِنِّى وَانْصُرْنِي عَلَى مَنْ يَظْلِمُنِي وَخُذْ مِنْهُ بِثَأْرِي}** .

أ/- تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في أبواب الدعوات: باب في الاستعاذة باب منه برقم(1138/3604)، والحاكم في كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر برقم(1980،ج711/1)، والبخاري في الأدب المفرد برقم(650)، والبزار في مسند أبي هريرة برقم(8003-ج331/14)، والطبراني في المعجم الأوسطبرقم(5982،ج120/6) وفي المعجم الصغير(ج108/2)، والهيثمي في كشف الأستار كتاب الأدعية: باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم برقم(3194 ج59/4) .

ب/- أقوال العلماء في الحديث:

قال أبو عيسى:"هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ"[1] .

وقال الإمام البزار:" هذا الحديث لا نحفظه من حديث محمد بن عمرو إلا من حديث المحاربي"[2] ونقل الهيثمي كلامه هذا عندما ساق الحديث[3] .

وقال الإمام الطبراني:"لا يروى هذا الحديث عن عراك بن مالك إلا بهذا الإسناد، تفّرد به عمّار بن طالوت"[1] .

---

[1]جامع الترمذي ص 1138

[2]مسند البزار ج331/14

[3] أنظر كشف الأستار عن زوائد البزار ج59/4

وقال الإمام الحاكم:"هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"[2] .

وقال الإمام الهيثمي:" فيه إبراهيم بن خثيم بن عراك وهو متروك"، وقال في موضع آخر عن الرواية الواقعة في المعجم الصغير:" فيه عبد الله بن جعفر المديني"[3] .

وقال الشيخ الألباني:"حديث أبي هريرة فله عنه طريقان:الأولى عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه، ويرويه عن محمد بن عمرو جمع الأول : جابر بن نوح الحمّاني... "، وهي الطريق التي وردت منها الرواية عند الترمذي،ثم ذكر باقي الرواة الذين جاء من طريقهم الحديث وهم:

محمد بن إسماعيل-وهو بن سمرة الأحمسي- وحماد بن سلمة كلاهما عن محمد بن عمرو به، والطريق الأخرى هي عن إبراهيم بن خثيم بن عراك بن مالك قال: حدثني أبي عن جدي عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ:" اللهم اجعلني أخشاك كأني أراك أبدا..."، وختم كلامه عن طرق الحديث بقوله:"فالحديث بمجموع هذه الطرق صحيح، لاسيما وبعضها حسن لذاته كما تقدم"[4] .

ج/- مناقشة الأقوال:

بالنظر في أقوال الأئمة نخلص إلى ما يلي:

1- الرواية التي أخرجها الإمام البزار حكم عليها بالغرابة، وذلك لتفرد المحاربي بها، لكن يردّ هذا ما أخرجه غير واحد من طريق حماد بن سلمة وجابر بن نوح الحماني،

2- الرواية التي أخرجها الإمام الطبراني حكم عليها بالغرابة من رواية عمار بن طالوت عن سهل بن حسان الكوفي عن إبراهيم بن خثيم بن عراك، وهذه الرواية في إسنادها ضعف لوجود إبراهيم بن خثيم بن عراك وهو متروك ضعفه غير واحد من الأئمة كالنسائي ويحي بن معين والجوزجانيالدارقطني،

---

[1] المعجم الأوسط ج120/6

[2] المستدرك على الصحيحين ج711/1

[3] أنظر مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ج178/10و206

[4] سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ص506-514

قال الإمام ابن أبي حاتم:"سألت أبا زرعة عنه فقال:" منكر الحديث، روى عدة أحاديث منكرة"[1]، ولذا فلا يحتج بالحديث من طريقه، والأمر نفسه بالنسبة لرواية عبد الله بن جعفر بن نجيح المديني، قال البخاري:" تكلم فيه يحي بن معين" وقال ليس بشيء، وقال ابن حبان"كان ممن يهم في الحديث"، وقال النسائي:" متروك الحديث"[2]، فالحديث فيه ضعف من طريقه، وقد وقع في إسناده مخالفة أيضا، حيث رواه عبد الله بن جعفر عن الحسن بن محمد بن علي ين أبي طالب عن أبيه عن جده مرفوعا، ورواه حفص بن ميسرة[3] عن موسى بن عقبة، عن حسين بن علي بن الحسين عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي به، لكن هذه الطريق فيها انقطاع، لأن علي زين العابدين بن الحسين لم يسمع على من جده علي بن أبي طالب على الصحيح ولو أنه قد ولد قبل استشهاد علي بنحو سنتين والله أعلم.

3- ضعّف الشيخ الألباني حديث الباب الذي أخرجه الترمذي لحال جابر بن نوح بن جابر أبو بشير الحماني، ضعّفه يحي بن معين وأبو حاتم وابن حجر[4]، ولذا فالحديث من طريقه فيه ضعف والأمر ذاته بالنسبة لطريق المحاربي الذي رواه عن محمد بن عمرو، إذ رواه عنه العلاء بن عمرو الحنفي وهو متروك، ولعل الإمام الحاكم-رحمه الله- قد وقع له وهم في تصحيح روايته واعتبارها على شرط مسلم، ولا تسلم طريق جاء منها الحديث عن محمد بن عمرو إلا طريق حماد بن سلمة، بل إن بعضها شديد الضعف كما هو الحال مع طريق إبراهيم بن خثيم لما ورد فيها من زيادة

[1] أنظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ج98/1 و ميزان الاعتدال ج30/1

[2] أنظر: التاريخ الكبير ج62/5 و ميزان الاعتدال ج401/2

[3] وثّقه أحمد بن معين، وقال أبو حاتم: محله الصّدق، وقال أبو زرعة الرّازي:لا بأس به، أنظر: سير أعلام النبلاء ج231/8

[4] أنظر: الجرح والتعديل مصدر سابق ج500/2 وتقريب التّهذيب مصدر سابق ص 192

منكرة[1] وللحديث شواهد يرتقي بها مرتبة الحسن مثل حديث عبد الله بن الشخير الذي أخرجه الطبراني والبزار، وحديث عائشة الذي أخرجه البيهقي في شعب الإيمان برقم(4704) .

د/-الحكم على الحديث:

لعلّ الإمام التّرمذي أطلق لفظ الحسن مع الغرابة لأنّ للحديث طرقا أخرى ورد منها بغير الوجه الذي جاء به من طريق جابر بن نوح الحمّاني عن محمّد بن عمرو بن علقمة، ولذا رأى أن الحديث لا يعدوا أن يكون حسنا، أمّا الشّيخ الألباني فقد صحّح الحديث بالنّظر إلى كل طرقه كما صرّح في السلسلة الصّحيحة، والّذي يترّجح أن الحديث لا ينزل عن مرتبة الحسن والله أعلم.

المثال الثاني:

قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم:**{ أَعْمَارُ أُمَّتِي مَا بَيْنَ سِتِّينَ إِلَى سَبْعِينَ، وَأَقَلُّهُمْ مَنْ يَجُوزُ ذَلِكَ}** .

أ/- تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في أبواب الدعوات: باب منه برقم(3550)، وابن ماجه في كتاب الزهد: باب الأمل والأجل برقم(4236)، وابن حبان في كتاب الجنائز: ذكر الإخبار عن وصف العدد الذي به يكون عوامّ أعمار الناس به برق(2980)، والحاكم في كتاب التفسير: تفسير سورة الملائكة برقم(3655) والطبراني في الأوسط برقم(5872،ج85/6)، و البيهقي في السنن الكبرى كتاب الجنائز: باب من بلغ ستين سنة فقد أعذر الله إليه في العمر برقم(5622) .

[1] سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السّيء في الأمة لمحمد ناصر الدين الألباني ج1155/14

ب/- أقوال العلماء في الحديث:

قال أبو عيسى:" هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صلّى الله عليه وسلّم، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ رُوِىَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ"[1] .

وقال الإمام الطبراني:" لم يرو هذا الحديث عن كامل بن العلاء إلا محمّد بن ربيعة الكلابيُّ"[2] .

وقال الإمام الحاكم:" هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه "[3] .

وقال الشّيخ الألباني:" الصواب أنه حسن لذاته صحيح لغيره، فقد أخرجه الترمذي وأبو يعلى في مسنده عن كامل أبي العلاء، عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ:{**عمر أمتّي ما بين السّتين سنة إلى السّبعين**} وقال التّرمذي: حديث حسن غريب، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة"

قلت-الألباني-:" وهذا إسناد حسن أيضا، رجاله موثّقون رجال مسلم غير محمّد بن ربيعة وهو الكلابي، وهو صدوق كما في التّقريب، وشاهد آخر من حديث أنس نحوه إلا أنّه قال:{ **وأقلهم الذين يبلغون ثمانين**} أخرجه أبو يعلى[4] لولا أنّ فيهم شيخا لم يسمّ"[5] .

ج/- مناقشة الأقوال:

من خلال النظر في أقوال الأئمة يبدوا أنهم لم يختلفوا في ثبوت الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وأنّ له أصلا، لكنّهم اختلفوا في بعض طرق الحديث وهل يمكن أن يتقوّى الحديث بها، فالإمام الحاكم أخرج الحديث وقال بأنه صحيح على شرط مسلم، لكن كما تقدم ذكره فأنّ الإمام مسلم لم

---

[1] جامع الترمذي ص1122

[2] المعجم الأوسط ج85/6

[3] المستدرك على الصحيحين ج502/2

[4] في مسنده مسند أنس بن مالك برقم2902 ج283/5

[5] سلسلة الأحاديث الصحيحة مصدر سابق ج386/2

يحتجّ بمحمد بن عمرو في صحيحه بل أخرج له في المتابعات والشّواهد، ولذا فلا يصحّ قوله بأنّ هذا الحديث على شرط الإمام مسلم.

أما الرواية التي أخرجها الإمام الطبراني فقد ورد فيها بدل لفظ{**وأقلهم من يجوز ذلك**} لفظ{**وأقلّ أمّتي أبناء السّبعين**}، وهذا مخالف لما أهرجه الأكثرون، وهذا ما جعل الطبراني يحكم عليه بالغرابة لأنّه لم يروى من غيره، ورجاله رجال الصحيح غير محمد بن ربيعة الكلابي،قال فيه أبو حاتم:"صالح الحديث"، وقال بن معين:" ليس به بأس" ومرّة"ثقة صدوق"[1]، ويشهد له ما جاء في مسند أبي يعلى من حديث أنس بن مالك بلفظ:{**وأقلّهم الذين يبلغون الثّمانين**} ورجاله ثقات غير أن فيهم من لم يسمّ، حيث قال هُشَيم بن بشير أخبرنا بعض أصحابنا ولم يذكر من سمع منه .

د/- الحكم على الحديث:

لعل الإمام الترمذي حكم على الحديث بالحسن مع الغرابة لأنه رأى بأن ما للحديث من شواهد ليس قويا كفاية حتى يرتقي بالحديث إلى مرتبة الصّحّة، أما الشيخ الألباني فرأى أنه حسن لذاته صحيح لغيره لما له من شواهد –والله أعلم– .

المثال الثالث:

قال الإمام الترمذي:حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: ((جَاءَتْ فَاطِمَةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَتْ: مَنْ يَرِثُكَ؟ قَالَ: أَهْلِي وَوَلَدِي، قَالَتْ: فَمَا لِي لاَ أَرِثُ أَبِي؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ:{**لاَ نُورَثُ**}، وَلَكِنِّي أَعُولُ مَنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَعُولُهُ، وَأُنْفِقُ عَلَى مَنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُنْفِقُ عَلَيْهِ)) .

قَالَ أَبُو عِيسَى: وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَطَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعْدٍ وَعَائِشَةَ .

[1] الجرح والتعديل مصدر سابق ج252/7

أ/- تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في أبواب السير: باب ما جاء في تركة رسول الله صلى الله عليه وسلم برقم(1608)

والبخاري في كتاب الفرائض: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: لا نورث ما تركنا صدقة برقم (6812)، مسلم كتاب الجهاد والسير: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركنا صدقة برقم (4681)، أبو داود في كتاب الخراج والإمارة والفيء: باب صفايا رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأموال برقم(2965)، النسائي في كتاب قسم الفيء: باب منه برقم(4158)،ومالك في كتاب الكلام: باب ما جاء في تركة رسول الله برقم(1840)وأحمد في مسند العشرة المبشرين بالجنةمسند أبي بكر الصديق برقم(09 ج170/1)، والطبراني في الأوسط برقم(1806 ج223/2)

ب/- أقوال العلماء في الحديث:

قال أبوعيسى:"وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ إِنَّمَا أَسْنَدَهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: لاَ أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلاَّ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ وَرَوَى عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَ رِوَايَةِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، حَدّثّنَا عَلِيٌّ بنُ عِيسَى الْبَغْدَادِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بنُ عَطَاءٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَمْرُو عَنْ أَبِي سَلَمَة، عَنْ أَبِي هُرَيرَةَ أَنَّ فَاطِمَةَ جَاءَتْ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ –رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا– تَسْأَلُ مِيرَاثَهَا مِنْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَا: سَمِعْنَا رَسُولَ ٱللهِ صَلَّى ٱللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ{**إِنِّي لَا أُوْرَثُ**}، فَقَالَتْ:وَٱللهِ لَا أُكَلِّمُكُمَا أَبَدًا، فَمَاتَتْ وَلَا تُكَلِّمُهُمَا"[1] .

وقال الإمام الطبراني:" لا يروى هذا الحديث عن حذيفة إلا بهذا الإسناد، تفرد به فضيل"[2]

وقال الدارقطني:" هو حديث رواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة واختلف عنه فيه:

[1] جامع الترمذي ص569 وانظر: العلل الكبير ص265 حديث رقم484

[2] المعجم الأوسط ج223/2

فرواه حمّاد بن سلمة من رواية أبي الوليد الطيالسي ويحي بن سلاّم عنه، فأسنداه عنه عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن أبي بكر، وخالفهما عفّان بن مسلم، فرواه عن حمّاد بن سلمة عن محمّد بن عمرو عن أبي سلمة مرسلاً عن أبي بكر لم يذكر فيه أبا هريرة، وتابعه عبد العزيز بن محمّد الدّاروردي وأنس بن عياض وغير واحد عن محمّد بن عمرو عن أبي سلمة، لم يذكروا فيه أبا هريرة، ورواه عبد الوهّاب بن عطاء الخفّاف عن محمّد بن عمرو، فأسنده عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن أبي بكر وعمر –رضي الله عنهما– عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وروى نحو هذا الحديث وهذا المعنى شيخ من أهل البصرة يقال له:سيف بن مسكين، حدّث به عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن أبي بكر، وزاد فيه ألفاظاً لم يأتي بها غيره.

وسيف بن مسكين هذا ليس بالقوي ولم يتابع على روايته هذه عن سعيد، وليس بمحفوظ عن قتادة من هذا الوجه ولا غيره، والصّحيح من هذا الحديث المرسل لكثرة من رواه من الحفاظ عن محمد بن عمرو مرسلاً، وروى عن حمّاد بن سلمة عن محمّد بن إسحاق، عن الزّهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن أبي بكر وليس ذلك بمحفوظ، ولا هذا من حديث الزّهري، والصّحيح ما تقدّم ذكره عن حمّاد بن سلمة عن محمّد بن عمرو عن أبي سلمة"[1] .

وقال الإمام البزار:"هذا الحديث لا نعلم أحدا رواه فوصله إلا حمّاد بن سلمة وعبد الوهّاب، وغيرهما يرويه عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة مرسلا "[2] .

د/- مناقشة الأقوال:

من خلال النظر في أقوال الأئمة يبدوا أنّهم أعلّوا رواية حمّاد بن سلمة وعبد الوهّاب بن عطاء بالإرسال، وعدّوا ذلك وهما منهما، وحمّاد بن سلمة ثقة تغير حاله بآخر عمره، وربّما كان هذا الحديث مما رواه بعد اختلاطه، إذ لم يروه من أصحاب محمّد بن عمرو مرفوعا إلى أبي هريرة غيره وغير

[1] العلل الواردة في الأحاديث النبوية مصدر سابق ج1/219-220

[2] مسند البزّار 81/1

عبد الوهّاب بن عطاء، وعبد الوهّاب تكلّم فيه من قبيل حفظه، وقال بن حجر:صدوق ربّما أخطأ كما في التقريب[1] .أمّا الرّواية التي أخرجها الطبراني فقد أعلّها بالتفرّد، فلم يروها عن أبي مالك الأشجعي عن ربعيٍّ عن حذيفة بن اليمّان إلاّ فضيل بن سليمان النّميري، وهو صدوق كثير الخطأ، ولم يتابع على حديثه .

وللحديث شواهد عدّة منها ما أخرجه الشيخان عن عائشة بزيادة لفظ:{**إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ مِنْ هَذَا الْمَالِ– يَعْنِى مَالَ اللَّهِ– لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَزِيدُوا عَلَى الْمَأْكَلِ...**}[2]، وكذا من حديث أبي الزّناد عن الأعرج عن أبي هريرة أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلّم قال:{**لاَ يَقْتَسِمْ وَرَثَتِي دِينَارًا، مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمَئُونَةِ عَامِلِي فَهْوَ صَدَقَةٌ**}[3].

د/- الحكم على الحديث:

الحديث لا يصّح من طريق حمّاد بن سلمة إلا مرسلاً، ورفعه غريب من هذا الوجه الذي أخرجه به الترمذي، لكن له شواهد وردت من غير وجه، لذا فالحكم الذي حكم به الترمذي على هذا الحديث خاصّ برواية حمّاد بن سلمة وعبد الوهّاب بن عطاء دون بقيّة الطرق .

❖ النّتائج:

1) لم ينفرد التّرمذي بإخراج أصل هذه الأحاديث، بل شاركه في ذلك غير واحد من الأئمّة .
2) الخلاف في هذه الأحاديث ليس ناشئا عن كون البعض يرى صحّتها، والبعض يرى ضعفها، بل لاختلافهم في شواهد الحديث، هل يمكن أن يرتقي بها الحديث إلى الصحيح لغيره أو الحسن لغيره أم لا .

---

[1] ص 633

[2] عند البخاريّ في كتاب فضائل الّصحابة: باب مناقب قرابة رسول الله برقم3711 .

[3] البخاري في كتاب الوصايا: باب نفقة القيّم للوقف برقم2776

الخـــاتـــمـــة
والتوصيات

خاتمة

الحمد لله أوّلا و آخرا، وأفضل الصّلاة وأتم السّلام على أشرف أنبيائه وبعد:

بعد هذه الجولة المباركة في ثنايا جامع الترمذي، أختم دراستي هذه بجملة من النّتائج والتّوصيات أسوقها على النّحو الآتي:

أولا: النّتائج

1- الإمام أبو عيسى التّرمذي أحد أفذاذ الأئمة الذين يعتمد على رأيهم في العلل والرّجال، وكتابه كما قال الإمام الذهبيّ قاض له بإمامته ونبوغه في هذا الميدان، حيث يلاحظ الناظر فيه سعة اطلاعه على طرق الأخبار ومخارجها المختلفة، بل إنّ المتفحّص سيلاحظ أنّ هناك من الأحاديث ما لا يمكن العلم بأنّ له طرقا أخرى إلا بنصّ التّرمذي على ذلك .

2- منهج تصحيح الأحاديث وتعليلها منهج واحد لدى المحدثّين، لكنّهم يختلفون في تطبيقه تبعا لتفاوت مداركم ومقدار الأخبار التي بلغتهم .

3- محمّد بن عمرو بن علقمة رجل صدوق في الحديث، وأحاديثه في الغالب لا تنزل عن مرتبة الحسن الذاتي، وربّما وقع في مرويّاته وهم يسير كإسناد أحاديث أحد شيوخه إلى شيخ آخر، وبعض أحاديثه دخلهاالوهم والخطأ لضعف بعض من روى عنه كجابر بن نوح الحمّاني، أو لوهم البعض الآخر كما هو الحال مع حمّاد بن سلمة وعبد الوّهاب بن عطاء، فحمّاد ثقة تغيّر بآخره، وعبد الوّهاب صدوق يخطئ، لذا يجب التنبّه إلى هذه النّقطة جيّدا عند البحث في أحاديث محمّد بن عمرو بن علقمة، فإن روى عنه الثقات الأثبات، وانتفى الشذوذ والعلّة عمّا روى قبلت روايته وصحّحت، وإن روى عنه الضّعفاء أو من يحصل منهم الوهم والخطأ وجب التّثبّت والنّظر في ما رووه، فما علم صوابه قبل، وما بان ضعفه وخطؤه رُدّ .

4- أخرج الإمام الترمذي حديث محمّد بن عمرو في غير باب في جامعه، واحتجّ بروايته منفردا في بعض الأبواب، ممّا يدلّ على أنه يرتضى روايته متى صحّت وانتفى عنها الشذوذ والعلّة .

5- جلّ ما صححّه الترمذي من مرويات محمّد بن عمرو لم ينفرد بإخراجها لوحده، ولا تفرّد محمد بن عمرو بروايتها، بل شاركه فيها غيره .

6- ما ضعّفه الترمذي من مرويات محمّد بن عمرو سببه في الغالب ليس تفرّده بأصل الحديث، وإنّما لروايته له بوجه يخالف المحفوظ أو ما رواه من هو أوثق منه وأحفظ، ومع ذلك ففي الغالب وجد لها متابعات أو شواهد ترتقي بها .

ثانيا: التوصيات

1- إعطاء مزيد من العناية بالمواضيع المتعلّقة بالرواة المختلف فيهم ونقد مرويّاتهم عبر أبحاث جادّة خارج إطار البحوث المكمّلة لمتطلّبات التخرّج، وهو الذي من شأنه تقوية ملكة النقد الحديثي على منهج المحدّثين عند الطلاب .

2- تزويد مكتبة الكلّية بالمزيد من المصادر الحديثية، والدراسات والأبحاث المتخصصة في مجال النقد الحديثي ومناهج المحدّثين في التصحيح والتعليل، ليتمكّن الطلبة من التعرّف على المنهج السليم في التعامل مع الأحكام المختلفة التي تصدر من المحدّثين على الخبر الواحد .

3- ضرورة التمرّس بأقوال النّقاد وكتبهم، والبعد عن السطحيّة وفهم مناهجهم، لأنّهم أرباب هذا الشأن وواضعو قواعده،والتحلّي بالأدب عند تفسير أقوالهم أو التّعقيب على آرائهم، لأنّها قيمة يفتقدها كثير ممّن يشتغلون بالحديث هذه الأيام، ويساء لهذا العلم الجليل جرّاء ذلك .

الفهارس

أولا: فهرس الأحاديث النبوية

ثانيا: قائمة المصادر والمراجع

ثالثا: فهرس الموضوعات

❖ فهرس أطراف الحديث:

طرف الحديث	الرّاوي	الصفحة
{ يَا عَلِيُّ لاَ يَحِلُّ لأَحَدٍ أَنْ يُجْنِبَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرِي وَغَيْرَكَ}	أبو سعيد الخدري	11
{ خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ...}	عمران بن حصين	16
{ رَأَيْتُ النَّبِيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَوَجْهَهُبِطَرَفِثَوْبِهِ}	معاذ بن جبل	16
{قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَا تَكُونُ الذَّكَاةُ إِلاَّ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ؟...}	أبو العشراء	18
{فَرَضَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ، صَاعًا مِنْ تَمْر...}	عبد الله بن عمر	19
{الْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ وَالْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مِعًي وَاحِدٍ}	أبو موسى الأشعري	19
{مَنْ تَبِعَ جَنَازَةً فَصَلَّى عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ...}	أبو هريرة	19
{اعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ}	أنس بن مالك	19
{لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ}	أبو هريرة	38
{أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا،... }	أبو هريرة	39
{كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ}	ابن عمر	41
{مَنْ صَام رَمَضَانَ وَقَامَهُ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ..}	أبو هريرة	42

{وَاللهِ إِنَّكِ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ، وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ...}	عبد الله بن عدي	44
{الْعَجْوَةُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَفِيهَا شِفَاءٌ منَ السُّمِّ،وَالْكَمْأَةُ مِنَ الْمَنِّ وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ }	أبو هريرة	46
{ أَكْثِرُوا ذِكْرَ هَاذِمِ اللَّذَّاتِ}	أبو هريرة	49
{لَوْ كُنْتُ آمِرًا أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لأَحَدٍ لأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا }	أبو هريرة	51
{اللَّهُمَّ مَتِّعْنِي بِسَمْعِي وَبَصَرِي وَاجْعَلْهُمَا الْوَارِثَ مِنِّى...}	أبو هريرة	55
{ أَعْمَارُ أُمَّتِي مَا بَيْنَ سِتِّينَ إِلَى سَبْعِينَ، وَأَقَلُّهُمْ مَنْ يَجُوزُ ذَلِكَ}	أبو هريرة	58
{جَاءَتْ فَاطِمَةُ إِلَى أَبِى بَكْرٍ فَقَالَتْ: مَنْ يَرِثُكَ؟قَالَ: أَهْلِي وَوَلَدِي...}	أبو هريرة	60
{ إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ مِنْ هَذَا الْمَالِ– يَعْنِى مَالَ اللَّهِ– لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَزِيدُوا عَلَى الْمَأْكَلِ...}	عائشة	63
:{لاَ يَقْتَسِمْ وَرَثَتِي دِينَارًا، مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمَئُونَةِ عَامِلِي فَهْوَ صَدَقَةٌ}	أبو هريرة	63

❖ قائمة المصادر والمراجع:

القرءان الكريم برواية ورش عن نافع

كتب التّراجم والرجال:

1. أحوال الرجال، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السّعدي الجوزجانيّ(ت259هـ)، تحقيق عبد العليم عبد العليم البستوي، دار حديث أكاديمي فيصل أباد باكستان –دار الطّحاوي الرّياض، ط1، 1990م
2. الإصابة في تمييز الصّحابة،أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت853هـ)، تحقيق الدّكتور عبد الله بن عبد المحسن التّركي، مركز هجر للبحوث والدّراسات الإسلامية .
3. الأنساب، أبو سعد عبد الكريم بن محمّد بن منصور التّميمي السّمعاني(ت562هـ)، تحقيق الشّيخ عبد الرّحمن بن يحي المعلّمي، مكتبة ابن تيمية القاهرة، ط1400،1هـ
4. البداية والنّهاية، عماد الدّين أبي الفداء إسماعيل بن عمرو بن كثير القرشي الدّمشقي(ت774)، تحقيق الدّكتور عبد الله بن عبد المحسن التّركي، دار هجر المملكة العربية السعودية.
5. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدّين محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذّهبي(ت748هـ)، تحقيق الدّكتور عمرو عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي بيروت، ط2 1410هـ .
6. تاريخ الثقات، أحمد بن عبد الله بن صالح أبي الحسن العجلي(ت261هـ)، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلميّة بيروت، ط2، 1984م .
7. تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر(ت571)، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر دمشق، 1995م .
8. التّاريخ الكبير، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن بردزبه البخاري (ت256هـ)، دون اسم المحقق، دار الكتب العلمية بيروت، 1986م

9. تاريخ مدينة السّلام المشهور بتاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الشهير بالخطيب البغدادي (463هـ)، تحقيق الدّكتور بشّار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، ط1، 1422هـ .

10. تاريخ يحي بن معين برواية أبي الفضل العباس ببن محمّد الدّوري، لأبيزكرياء يحي بن معين بن عون المرّي الغطفانيّ البغدادي(233هـ)، تحقيق عبد الله أحمد حسن، دار القلم بيروت .

11. تذكرة الحفّاظ، أبو عبد الله شمس الدّين محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذّهبي(ت748هـ)، تحقيق الشيخ عبد الرّحمن بن يحي المعلّمي، دار الكتب العلميّة بيروت، ط3، 1374هـ

12. التّعديل والتّجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصّحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجيّ(474هـ)، تحقيق علي إبراهيم مصطفى، دار الكتب العلميّة بيروت، ط1، 2010م .

13. تقريب التّهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت852هـ)، تحقيق أبو الأشبال صغير أحمد شارف الباكستاني، دار العاصمة .

14. تهذيب التّهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، اعتنى به إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسّسة الرّسالة، 1995م .

15. تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزّي(ت742هـ)، تحقيق بشّار عوّاد معروف، مؤسّسة الرّسالة بيروت، ط2، 1403هـ

16. الثّقات، أبو حاتم محمّد بن حبّان بن أحمد التّميمي البستي(354هـ)، دون ذكر اسم المحقق، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الهند، ط1، 1973م

17. الجرح والتّعديل، أبو محمّد عبد الرّحمن بن أبي حاتم محمّد بن إدريس بن المنذر التّميمي الحنظلي الرّازي(327هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الهند، ط1، 1373هـ

18. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، صفي الدّين أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري(ت923هـ)، تحقيق عبد الفتّاح أبو غدّة، دار البشائر حلب، ط5، 1416هـ .

19. سير أعلام النّبلاء، شمس الدّين محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذّهبي(ت748هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين تحت إشراف الشّيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسّسة الرّسالة بيروت، ط3، 1985م .

20. شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، شهاب الدّين أبي الفلاح عبد الحيّ بن أحمد بن محمّد العكريّ الدّمشقي المعروف بابن العماد الحنبلي(ت1089)، تحقيق الشّيخين عبد القادر ومحمود الأرنؤوط، دار ابن كثير دمشق وبيروت، ط.1 ، 1406هـ

21. الضعفاء، أبو جعفر محمّد بن عمرو بن موسى بن حمّاد العقيلي(322هـ)، تحقيق الدّكتور مازن بن محمّد السّرساوي، دار مجد الإسلام مصر .

22. الضّعفاء والمتروكين، جمال الدّين أبو الفرج عبد الرّحمن بن علي بن محمّد الجوزي(ت597هـ)، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلميّة بيروت، ط1، 1406هـ .

23. الطّبقات الكبرى، محمّد بن سعد بن منيع الزّهري، تحقيق علي محمّد عمر، مكتبة الخانجي القاهرة، ط1،2001م .

24. الكامل في ضعفاء الرّجال، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني(ت325هـ)، تحقيق الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود والشّيخ علي محمّد معوّض، دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

25. لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت853هـ)، اعتنى به الشّيخ عبد الفتّاح أبو غدّة، دار البشائر الإسلامية بيروت، ط1، 2002م

26. المغني في الضّعفاء،الدّين محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذّهبي، تحقيق الدّكتور نور الدّين عتر، إدارة إحياء التّراث الإسلاميّ قطر .

27. من تكلّم فيه وهو موثّق، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق محمد شكور أمرير الميادیني، مكتبة المنار الزّرقاء، ط1، 1401هـ.

28. موضّح أوهام الجمع والتّفريق، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الشهير بالخطيب البغدادي (463هـ)، تصحيح ومراجعة الشّيخ عبد الرّحمن بن يحي المعلّمي، دار الفكر الإسلاميّ، ط2 ، 1405هـ .

29. ميزان الاعتدال في نقد الرّجال، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق علي محمّد البيجاويّ، دار المعرفة بيروت .

30. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، أبو العبّاس شمس الدّين أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن خلّكان(ت681هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عبّاس، دار صادر بيروت 1978م .

كتب الحديث والزّوائد:

31 الأدب المفرد، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري(ت256هـ)، تحقيق الدّكتور محمّد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السّلفية القاهرة، 1375هـ .

32 البحر الزّخار المعروف بمسند البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي البزّار(ت292هـ)، تحقيق عادل بن سعد، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنوّرة، ط1، 2006م

33 التّرغيب والتّرهيب، أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الجوزي الأصبهاني(ت525هـ)، اعتنى به أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث القاهرة، ط1 .

34 الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم ومعرفة الصّحيح والمعلول وما عليه العمل المعروف بسنن التّرمذي، أبو عيسى محمّد بن عيسى بن سورة التّرمذي(ت279هـ)، تحقيق الشّيخ مصطفى أبو المعاطي، دار الغد الجديد القاهرة، ط1، 1435هـ .

35 الجامع المسند الصّحيح المختصر من أمور رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وسننه وأيّامه المعروف بصحيح البخاري، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاريّ(ت256ه)، ضبطه قسم التحقيق بدار الإمام مالك الجزائر .

36 دلائل النّبوّة، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي(ت458 ه)، عبد المعطي قلعجي، دار الرّيان القاهرة، ط1، 1988م .

37 السنن، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السّجستاني (ت275ه)، تحقيق الشّيخ شعيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، ط1، 2009ه .

38 السنن، أبو عبد الله محمد بن يزيد الربعي القزويني الشهير بابن ماجه(ت279ه)، اعتنى به مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف الرياض، ط1، 1417ه .

39 السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي(ت458)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط3، 1424ه .

40 السّنن الكبرى، أبو عبد الرّحمن أحمد بن شعيببن علي بن سنان بن بحر بن دينار النّسائي(303ه)، تحقيق عبد الغفّار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية بيروت، ط1 .

41 شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي(ت458)، تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرّشد الرّياض، ط1، 2003م .

42 صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان، الأمير علاء الدّين علي بن بلبان الفارسي(ت739ه)، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرّسالة بيروت، ط2، 1414ه .

43 كشف الأستار عن زوائد البزار، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي المصري (ت807ه)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 1979م .

44 المجتبى المعروف بسنن النسائي،أبو عبد الرّحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار النّسائي، تحقيق صلاح الدين محمود السعيد، دار الغد الجديد القاهرة،ط1، 1435هـ

45 مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي المصري(ت807هـ)، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2001

46 مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرايني(ت316هـ)، دار المعرفة بيروت، ط1، 1998 .

47 المستدرك على الصّحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النّيسابوري(ت405هـ)، تحقيق الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين مصر، ط1، 1997 .

48 المسند، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي(ت241هـ)، تحقيق الشيخ أحمد شاكر وحمزة أحمد الزين، دار الحديث القاهرة، ط1، 1416هـ .

49 المسند، أبو يعلى أحمد بن علي بلن المثنّى التميمي الموصلي(ت307هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث دمشق، ط2، 1989 .

50 المسند المعروف بسنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي(ت255هـ)، تحقيق حسين سالم الدّاراني، دار المغني الرياض، ط1، 1421هـ .

51 المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله المعروف بصحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النّيسابوري(ت261هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط1 .

52 المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشتري، دار العاصمة–دار الغيث، 1419هـ .

53 المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني(ت360هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين القاهرة، 1415هـ .

54 الموطّأ، ألو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي المدني(ت179هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الشعب القاهرة، ط1 .

كتب شروح الحديث:

55 تحفة الأحوذي شرح جامع التّرمذي، أبوعلي محمد عبد الرحمن بن عبد الرّحيم المباركفوري(ت1353هـ)، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ومراجعة الدكتور عبد الوهاب عبد اللّطيف، دار الفكر .

56 عارضة الأحوذي بشرح صحيح التّرمذي، أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري الأشبيلي المعروف بابن العربي المالكي (ت543هـ)، دون اسم المحقق، دار الكتب العلمية بيروت .

كتب علل الحديث ونقده:

57 إرواء الغليل بتخريج أحاديث منار السّبيل، محمد ناصر الدّين الألبانيّ(ت1999)،

58 سلسلة الأحاديث الصّحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرّياض، ط2، 1995 .

59 سلسلة الأحاديث الضّعيفة والموضوعة، وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدّين الألباني، مكتبة المعارف الرّياض، ط2، 1988 .

60 سؤالات حديثية، حمزة عبد الله الميليباري، ملتقى أهل الحديث مكة المكرّمة، ط1، 1426هـ .

61 شرح علل التّرمذي، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي الشهير بابن رجب الحنبلي(ت795هـ)، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، دار السّلام القاهرة، ط3، 2016 .

62 صحيح الأدب المفرد، محمد ناصر الدّين الألباني(ت1999)، مكتبة الدليل المملكة العربية السّعودية، ط4، 1997هـ .

63 صحيح التّرغيب والتّرهيب، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض، ط،1، 2000

64 صحيح سنن التّرمذي، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف الرياض،ط1، 1420هـ .

65 علل الحديث، أبو محمّد عبد الرّحمن بن أبي حاتم محمّد بن إدريس الحنظلي الرّازي(ت327هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين تحت إشراف الدكتور سعد بن عبد الله الحميد وخالد بن عبد الرّحمن الجريسي، مكتبة الملك فهد الوطنية الرياض، ط1، 1427هـ .

66 العلل الكبير، أبو عيسى محمّد بن عيسى بن سورة التّرمذي، تحقيق الشّيخ صبحي السّامرّائي وآخرون، مكتبة النّهضة العربيّة- عالم الكتب بيروت، ط1،1989 .

67 العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، أبو الفرج عبد الرّحمن بن علي بن الجوزي التّميمي القرشي(ت597هـ)، ضبطه الشيخ خليل الميس، دار الكتب العلميّة بيروت،ط1، 1983

68 العلل الواردة في الأحاديث النّبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدّارقطني(ت385هـ)، تحقيق محفوظ الرّحمن زين الله السّلفي، دار طيبة الرّياض،ط1، 1985 .

معاجم اللغة وغريب الحديث:

69 تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزّاق المرتضى الزّبيدي(ت1205هـ)، مطبعة حكومة الكويت الكويت،

70 لسان العرب، عبد الله محمد بن المكرم بن أبي الحسن الشّهير بابن منظور(ت711هـ)، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف القاهرة .

71 معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرّومي البغدادي، دار صادر بيروت، 1977 .

72 النّهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السّعادات المبارك بن محمد الجزري بن الأثير(ت606هـ)، تحقيق علي بن حسن بن علي الحلبي، دار بن الجوزي المملكة العربية السعودية، ط1. 1421هـ .

مصطلح الحديث وعلومه:

73 علوم الحديث المعروف بمقدّمة بن الصّلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرّحمن الكردي الشّهرزوري الشّهير بابن الصّلاح(ت643هـ)، تحقيق نور الدين عتر، ، 1406هـ

74 شروط الأئمة السّتة،أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي،دون اسم المحقق ،دار الكتب العلمية بيروت،ط1، 1984 .

الرّسائل الجامعية:

75 الأحاديث الحسان الغرائب في جامع التّرمذي، عبد الباري بن حمّاد بن محمّد الأنصاري، أطروحة دكتوراه، إشراف عبد الصّمد بن بكر عابد، كلية الحديث الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، 1423هـ

76 الإمام التّرمذي ومنهجه في كتابه الجامع، عدّاب محمود الحمش، أطروحة دكتوراه، دار الفتح عمّان الأردن، ط1، 2003م .

77 الإمام التّرمذي والموازنة بين جامعه والصّحيحين، نور الدّين عتر،أطروحة دكتوراه،مطبعة الجنّة، ط1، 1970م .

فهرس الموضوعات

العنوان	الصّفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	أ
المبحث الأول: ترجمة الامام محمد بن عمرو بن علقمة و الامام الترمذي	08
المطلب الأول: التعريف بمحمّد بن عمرو بن علقمة	09
المطلب الثّاني: التّعريف بالإمام التّرمذي	11
المطلب الثالث:التّعريف بجامع الترمذي	16
المبحث الثّاني: أقوال العلماء في محمّد بن عمرو بن علقمة	26
تمهيد	27
المطلب الأول: أقوال المعدلين	28
المطلب الثاني: أقوال المجرّحين	30
المطلب الثّالث: خلاصة الأقوال	32
المبحث الثالث: دراسة نماذج من حديث محمد بن عمرو والموازنة بين التّرمذي وغيره من النّقاد .	35
دراسة وصفية لمرويات محمّد بن عمرو علقمة داخل جامع التّرمذي	36
المطلب الأول: نماذج مما صححّه التّرمذي	39
المطلب الثاني: نماذج ممّا ضعّفه التّرمذي	45
المطلب الثالث: نماذج ممّا اختلف فيه قول التّرمذي مع غيره من النّقاد	55
الخلاصة	63
الخاتمة	65
التّوصيات	66
الفهارس العامة	68

فهرس الأحاديث النّبوية	69
قائمة المصادر والمراجع	71
فهرس الموضوعات	80